

الوقف بالتشقيل في العربية دراسة صوتية استقصائية  
عند القدماء والمخدثين

د. مهدي بن حسين بن علي ذيب مباركي  
قسم اللغة العربية وآدابها – كلية العلوم والآداب بسرة عبيدة  
جامعة الملك خالد



# الوقف بالتشقيل في العربية - دراسة صوتية استقصائية عند القدماء والمحدثين

د. مهدي بن حسين بن علي ذيب مباركي

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية العلوم والآداب بسراة عبيدة

جامعة الملك خالد

Abu.wsim@hotmail.com

تاریخ تقديم البحث: ١٤٤٧/٢/٣ هـ تاریخ قبول البحث: ١٤٤٤/٤/١٦ هـ

## ملخص الدراسة:

يدور هذا البحث حول ظاهرة لافتة لانتباه من قضايا الوقف اللغوي في العربية، وهي (الوقف بالتشقيل)، وعلى الرغم من أنها ظاهرة لغوية صوتية جديرة بالبحث والتنقيب، إلا أن الدراسين لم يوفوها حقها من البحث والدراسة، وما ذكروه إنما كان إشارات عابرة وإيماءات طفيفة في مباحث الوقف بشكل عام، أو مباحث الوقف القرآني.

وبناءً على ذلك يحاول هذا البحث استقصاء هذه الظاهرة، والتمحیص عنها في المظان التي ذكرت لها وتحدثت عنها وعن شرائطها، والتنقيب عن الشواهد النثوية والشعرية وما ورد من القراءات القرآنية التي ترسخ هذه الظاهرة، واللهجات التي وردت بها، وفحص آراء العلماء قديماً وحديثاً حولها، والجمع والموازنة بين تلك الشواهد والأراء، ثم الخروج بحكم متزن ومنصف حول ما إذا كانت ظاهرة (الوقف بالتشقيل) ضرورةً واضطراراً، أم هي ظاهرة لغوية من ظواهر اللهجات العربية.

**الكلمات المفتاحية:** الوقف - أنواع الوقف - التشقيل - ظاهرة لهجية -

ضرورة شعرية

# **Pause by Substitution in Arabic A Phonetic Investigative Study among Ancient and Modern Scholars**

Dr. Mahdi Ibn Hussain Ibn Ali Dhib Mubaraki

Department of Arabic Language and Literature College of Science and Arts in  
Sarat Abidah King Khalid University

## **Abstract:**

This research revolves around a linguistic phenomenon in Arabic pause patterns known as “pause by substitution”. Although it is a noteworthy phonetic phenomenon deserving of study and analysis, researchers have not given it due attention. What has been mentioned so far are either passing references or limited pieces of information within broader discussions on pausing in general or within the field of Qur’anic pause studies.

Accordingly, this research attempts to investigate this phenomenon thoroughly, examining the contexts in which it was mentioned, analyzing related commentaries, and reviewing both poetic and prose examples, as well as relevant Qur’anic readings that support the existence of this phenomenon. The study also examines the views of scholars critically and compares various pieces of evidence and opinions. Ultimately, it aims to determine whether “pause by substitution” is a necessary and forced occurrence or a linguistic feature rooted in Arabic dialects.

**key words:** pause – types of pause – substitution – dialectal phenomenon – poetic necessity

## المقدمة:

الحمدُ لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا ونبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يعد الوقف من المسائل المهمة التي عنيت بها كتب العلماء قدماً وحديثاً، سواء أكان الوقف الذي يتاثر به المعنى؛ لأنَّه يبيّن مراد المتكلم بكلامه، أم الوقف على أواخر الكلم، ومنه الوقف بالتشقيل - وهو المراد في هذا البحث - وقد لاحظَ العلماء الأوائل في عصوٍ مبكرةٍ الرابطة الوثيقة بين الوقف واللغة والأداء القرآني، فكرّسوا جهودهم لفهم هذه العلاقة، وخصصوا جلّ عنایتهم بها، حتى أصبح الوقف من الدروس المشتركة بين اللغويين وال نحوين وأهل الأداء، فاستوقفتهم ظاهرة الوقف، ودرسوها في كتبهم، وصنفوا المصنفات الخاصة بالوقف وأقسامه، ثم جاء المحدثون بعد ذلك ليدرسوا الظاهرة بطرقٍ شتىٍ مبتكرةٍ وأساليبٍ متنوعةٍ.

كما تناول الباحثون ظاهرة الوقف بأنواعه المختلفة، وعلاقته باللغة والقرآن فأفادوا، ودرسوها فأجادوا، وبعضهم زادوا وأعادوا.

ونظراً لولوعي وشغفي بالوقف، فقد استوقفتني ظاهرة من ظواهره، ولفت انتباهي، وأثارت فضولي، إلا أنني لم أظفر بما يشفي غليلي وبيل صدى نحمي، تلك الظاهرة هي (الوقف بالتشقيل)؛ إذ لم أجده أحداً من الباحثين يفردُها بدراسةٍ مستقلةٍ، إلا ما كان يتزدَّ في بحوثهم ودراساتهم السابقة عندَ

الحديث عن أقسام الوقف، أو الوقف القرآني، حيث أفتتحهم يعرّجون عليها تعريجاً عاجلاً، ويتناولونها في دراساتهم تناولاً عابراً، ويشيرون إليها على عجل، ويدكرونها بشكل مختصر جداً، فكانوا (يمرون عليها وهم عنها معرضون)؛ لذلك لم أقف على دراسة شافيةٍ وافيةٍ تحقق الغرض وتفيّد القارئين فيما يخص هذه الظاهرة؛ فليس هنالك دراسة سابقة درست هذه الظاهرة دراسة خاصةً مستفيضةً.

فعمتْ - مستعيناً باللهِ - على دراسة هذه الظاهرة، ومحاولة استقصائها،  
والتمحیص عنها في مصادرها التي أوردتها وتحدث عنها وعن شرائطها،  
والتنقیب عن الشواهد النثیرة والشیرعیة وما ورد من القراءات القرآنیة التي ترسخ  
هذه الظاهرة، واللهجات التي وردت بها، وأزعمُ أنني سأبذلُ جهدي،  
وسأحاولُ الخروج من دراستي هذه بشمرة ذاتٍ فائدةٍ، فإنْ كانَ ذلكَ بفضلِ  
اللهِ، وإنْ فحسبَ أنني اجتهدتُ قاصداً بذلكَ وجهَ اللهِ تعالى، وإفادَةَ  
اللاحقين، وإنما الأعمَالُ بالنياتِ، وسيكونُ هذا البحثُ - إن شاءَ اللهُ -  
موسوماً - (الوقف بالتفقیل في العربية) دراسة صوتیة استقصائیة عند القدماء  
والمحدثین.

ومن الأمور التي دفعتني لدراسة هذه الظاهرة -إضافةً إلى أنها لم تُخُصَّ بدراسةٍ مستقلةٍ -أنَّ ظاهرةَ الوقفِ بالتشقيلِ ظاهرةً جديرةً بالبحثِ والتنقيبِ، ثم الرغبةُ في استقصاءِ هذه الظاهرةِ، وإبرازِها للقارئِ والمتلقيِ في صورةٍ

واضحةٍ، وبتحليلية مسألةٍ كونها لهجةً أم ضرورةً شعريةً، واتخاذُ موقفٍ مُتنٍّ من خاللِ البحثِ والتقصيِ والاستقراءِ، ومن ذلكَ تطلعٍ وولوعٍ بالبحثِ في قضايا ظاهرةِ الوقفِ.

وسيحاولُ هذا البحثُ الإجابةَ عنْ بعضِ التساؤلاتِ، ومنها:

ـ ما المقصودُ بالوقفِ بالتشقيلِ في العربيةِ؟

ـ كيفَ نقاشَ القدماءِ العربُ والمحدثونَ ظاهرةَ الوقفِ بالتشقيلِ؟

ـ ما هو التفسيرُ الصوتيُّ لظاهرةِ الوقفِ بالتشقيلِ؟

ـ هل الوقفُ بالتشقيلِ ضرورةٌ شعريةٌ أم ظاهرةٌ لهجيةٌ؟

ثم اقتضتْ طبيعةُ هذا البحثِ أنْ ينتمِّ وفقَ مقتضياتِ المنهجِ الوصفي التحليليِ الاستقرائيِ، وأنْ يشتملَ على مقدمةٍ وتمهيدٍ وأربعةٍ مباحثٍ وخاتمةٍ.

ـ المقدمةُ: وفيها أهميةُ البحثِ، والدراساتُ السابقةُ، وسبُّ احتياطِه،

وتساؤلاتهُ، ومنهجُه، وخطُّه.

ـ التمهيدُ: مفهومُ الوقفِ عندَ اللغويينِ وال نحوويينِ والقراءِ.

ـ المبحثُ الأولُ: أقسامُ الوقفِ.

ـ المبحثُ الثاني: الوقفُ بالتشقيلِ، مفهومُه، وشروطُه.

ـ المبحثُ الثالثُ: الوقفُ بالتشقيلِ عندَ القدماءِ والمحدثينِ.

ـ المبحثُ الرابعُ: التعليلُ الصوتيُّ للوقفِ بالتشقيلِ.

## التمهيد: مفهوم الوقف عند اللغويين وال نحوين والقراء.

### أولاً- الوقف في اللغة:

جاء في كتاب العين: "الوقف: مصدر قوله: وقف الدابة ووقفت الكلمة وقفًا، وهذا مجاور، فإذا كان لازمًا قلت: وقفت وقوفًا. فإذا وقفت الرجل على كلمة قلت: وقفته توقيفًا، ولا يقال: أوقفت، إلا في قوله: أوقفت عن الأمر، إذا أقلعت عنه" (١).

ووقفت الحديث توقيفًا وبيئته تبيينا، وما واحد، ودابة موقفة توقيفًا، وهي شبيتها. ووقفت المرأة يديها بالحناء: إذا نفطت يديها (٢).

وقفت عن الأمر الذي كنت فيه، أي: أقلعت، ويقال: موقف المرأة عينها ويداها وما لابد من إظهاره، وتوقف الناس في الحج: وقوفهم بالموافق، والتوقف كالنص، وتوقف الفريقان في القتال. ووقفته على كذا موقفة ووقفًا، واستوقفته، أي: سأله الوقف، والتوقف في الشيء، كالتلوم فيه. والحقيقة: الوعل تلجه الكلاب إلى صخرة فلا يمكنه أن ينزل حتى يصادر (٣).

(١) معجم العين (وقف) ٢٢٣/٥.

(٢) انظر تذيب اللغة (وقف) ٢٥١/٩.

(٣) انظر تاج اللغة وصحاح العربية (وقف) ١٤٤٠/٤، ١٤٤١.

وقال ابن القوطيّة: "وقف الشيء وقفًا ووقفًا: ثبت، والدابة وغيرها؛ جعلتها تقف، والمال: حبسُه، وأوقافُ المسلمين: أحباسُهم؛ جمع وقف، والرجل على ذنبه وعمله: قرْرُثُه به، وما أوقفَها هنا؟، أي: حبسَك، وأوقفْتُ الدار والدابة: لغةٌ تيميةٌ"<sup>(١)</sup>.

و يأتي الوقف بمعنى الحبس والمنع فيكون متعدّياً ومصدراً للوقف، وأما اللازم بمصدره الوقف<sup>(٢)</sup>.

والوقف: الخلل، ما كان من شيءٍ من الفضة والذهب وغيرها، وأكثر ما يكون من الذهب، وقيل: هو السوار ما كان، وقيل: هو السوار من الذهب والغاج، والجمع وقوف. والمسك إذا كان من عاج فهو وقف، وإذا كان من ذهب فهو مسک، وهو كھيئۃ السوار. يقال: وقفَت المرأة تؤقيعاً إذا جعلت في يديها الوقف<sup>(٣)</sup>.

كما يجيء الوقف بمعنى الكف عن الفعل والقول<sup>(٤)</sup>، ومعنى السكون أيضًا<sup>(٥)</sup>.

(١) كتاب الأفعال . ١٥٧.

(٢) انظر الكليات . ٩٤٠.

(٣) انظر لسان العرب (وقف) . ٣٦١/٩.

(٤) انظر منار المدى في بيان الوقف والابدا . ١٥.

(٥) انظر كشاف اصطلاحات الفنون . ١٨٠٢/٢.

ومن خلال ما تقدم يتضح أنّ معانِي الوقف في المفهوم اللغوي كلها تدور حول الحبس والمنع والمكث والسكن والإمساك والإفلاع.

### الوقفُ في الاصطلاحِ:

لا شكّ أنّ النحويين اهتموا بالوقف منُّ القرون الأولى، وعنوا به عنايةً كبيرةً، ولكن لم يردُ تعريفٌ واضحٌ للوقف في اصطلاح النحويين القدماء، إلّا أنهم تحدثوا عنه بطرقٍ مختلفةٍ، وسيأتي بيان ذلك عند الحديث عن أقسام الوقف.

ثم يأتي النحاةُ المتأخرونَ محاولين تعريفًا للوقف ووضعٍ حدٍ يبيّن مفهومه؛ فابنُ الحاجِب يرى أنّ الوقف هو "قطعُ الكلمةِ عَمَّا بعْدَهَا"<sup>(١)</sup>، ثم عَقَبَ عليه الرضيُّ قائلاً: قوله: "عَمَّا بعْدَهَا" يوهمُ أَنَّه لا يكونُ الوقفُ على كلامِهِ إلَّا وبعْدِهِ شيءٌ، ولو قالَ: السكوتُ على آخرِ الكلمةِ اختيارًا، لجعلها آخرَ الكلام، لكانَ أعمَّ<sup>(٢)</sup>. ويعرِّفُهُ صاحبُ حمَّةَ بَنَهُ: قطعُ الكلمةِ عَمَّا بعْدَهَا لفظًا أو تقديرًا، ويستركُ فيهِ الاسمُ والفعلُ والحرفُ<sup>(٣)</sup>، وقالَ أبو حيَّان: "قطعُ النطْقِ عَنْ إخْرَاجِ آخرِ اللفْظَةِ"<sup>(٤)</sup>.

(١) الشافية ٦٣/١.

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٧١/٢.

(٣) انظر الكناش ١٥٦/٢.

(٤) ارتشاف الضرب ٧٩٨/٢.

أَمَّا القراءُ فنجدُهُم يتفقونَ مع النحاةِ في هذا المعنى الاصطلاحي للوقفِ، وأولُ مَنْ عَرَفَ الوقفَ من القراءِ هو ابنُ الجزريِ فقَالَ: "الوقفُ عبارةً عن قطعِ الصوتِ على الكلمةِ زَمِنًا يُتنفسُ فيه عادَةً بنيةً استئنافِ القراءةِ، إِمَّا بِمَا يلي الحرفَ الموقوفِ عَلَيْهِ، أَوْ بِمَا قَبْلَهُ لَا بُنْيَةً لِلْأَعْرَاضِ، وَيَأْتِي فِي رُؤُوسِ الْآيَاتِ وَأَوْسَاطِهَا، وَلَا يَأْتِي فِي وَسْطِ الْكَلْمَةِ، وَلَا فِي مَا اتَّصلَ رَسْمًا وَلَا بَدَّ مِنَ التَّنْفِسِ مَعَهُ"<sup>(١)</sup>، وَيَرِى ابْنُ الْبَاذِشِ أَنَّ الوقفَ هُوَ أَوْلُ السَّكُوتِ الَّذِي يَنْقُطُ فِيهِ عَمَلُ الْلِسَانِ وَيَسْكُنُ<sup>(٢)</sup>، وَيَوْضُحُ ابْنُ الجزريِ أَنَّ قطعَ الصوتِ دُونَ نَفْسٍ يُسَمَّى: سَكَّتًا، وَإِذَا قُطِعَ الصوتُ دُونَ نَيَّةٍ استئنافِ القراءةِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى قطعًا، وَبِذَلِكَ يَنْضُحُ الْفَرْقُ بَيْنَ الوقفِ وَالسَّكُوتِ فِي جُوازِ التَّنْفِسِ مَعَ الوقفِ، وَبَيْنَ الوقفِ وَالقطعِ فِي أَنَّ القراءةَ مَعَ الوقفِ مُنْوِيَّةً وَمَعَ القطعِ مُنْتَهِيَّةً<sup>(٣)</sup>.

وَمَا هُوَ جَدِيرٌ بِالإِشَارةِ إِلَيْهِ وَالْتَّنْبِيَهُ عَلَيْهِ أَنَّ عُلَمَاءَ الْقُرَاءَاتِ يُقَيِّدُونَ الوقفَ بِزَمِنٍ يَتَسْعُ لِلتَّنْفِسِ؛ لِيُسْتَرِيحَ الْقَارِئُ وَمِنْ ثُمَّ استئنافَ القراءةِ، وَإِذَا لمْ يَتَحَقَّ الْأَمْرَانِ مَعًا -التَّنْفِسُ وَاسْتئنافُ القراءةِ- فَلَا يُسَمَّى قطعَ الصوتِ وَقَفًا، وَإِنَّمَا يُسَمَّى فَقْدُ التَّنْفِسِ وَالْاسْتِرَاخَةِ سَكَّتَةً أَوْ صَمْتَةً أَوْ وُقَيْفَةً<sup>(٤)</sup>.

(١) النشر في القراءات العشرين .٢٤٠/١.

(٢) انظر الإيقاع في القراءات العشرين .٢٤٩.

(٣) انظر النشر في القراءات العشرين .٢٤٠/١.

(٤) الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها .٩.

## المبحث الأول: أقسام الوقف

مما لا ريب فيه أن الوقف قد ارتبط بالنحو ارتباطاً وثيقاً، فأكثر أحكام الوقف يضبطها النحو وتعليقه، ولا تختلف مذاهب القراء وعلماء القراءات عن موقف النحاة، حتى إن القراء اشترطوا على القارئ للقرآن أن يجيئ النحو وأحكامه وقواعدَه؛ ليتبين مواضع الوقف، قال ابن مجاهد: "لَا يَقُولُ بِالْتَّامِ فِي الْوَقْفِ إِلَّا نَحْوِيْ عَالِمٌ بِالْقِرَاءَاتِ، عَالِمٌ بِالتَّقْسِيرِ وَالْقَصَصِ وَتَلْخِيصِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، عَالِمٌ بِاللُّغَةِ الَّتِي نَزَّلَ إِلَيْهَا الْقُرْآنُ" (١).

لذا نرى ابن الأنباري يوثق الصلة بين النحو والوقف، ويجعل بينهما روابط وثيقةً ووشائج قويةً، فيقول: "اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكّد دون التوكيد، ولا على المنسوق دون ما نسقته عليه، ولا على (إن) وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها...." (٢).

إلا أن النحويين والقراء قد اختلفوا في تحديد مواضع الوقف، فمنهم من جعله اختيارياً بأن فصله لذاته، ولا يكون باعتبار انفصال ما بين جزأيه

(١) انظر البرهان في علوم القرآن /٣٤٣.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء /١١٦.

القول، ومنهم مَنْ جعله اضطرارِيًّا، وهو ما يدعو إليه انقطاع النَّفَسِ، أو اختبارِيًّا، وهو ما لم يُقصَدْ لذاته؛ بل لأجل حالِ القارئِ، أو انتظاريًّا، وهو أنْ يقفَ القارئُ على كَلِمةٍ ليُعْطِفَ عليها غيرَهَا حينَ جمعِه للقراءاتِ<sup>(١)</sup>.

والوقفُ الاختياريُّ هو المقصودُ عندَ النحوينَ، وهو ما يهمُنا الحديثُ عن أقسامِه في هذا البحثِ، ومنْ ثُمَّ الولوجُ إلى استقصاءِ القسمِ المعنىِ (الوقف بالتشقيل) ودراسةُ دراسةً مستفيضةً.

وقدْ كانَ للعَربِ مذاهِبٌ مُخْلِفَةٌ وطَرَائِقٌ مُتَعَدِّدَةٌ في الوقفِ، ولعلَّ أَهْمَّ أقسامِ الوقفِ وطَرَائِقِهِ ما يَأْتِي:

**الوقفُ بالسكونِ:** وهو تفريغُ الحرفِ الأخيرِ منَ الحركاتِ الإعرابيَّةِ الثلاثَ (الفتحةِ والضمةِ والكسنةِ)، وهو لغةُ أَكْثَرِ العَربِ، واختيارُ جماعةٍ من التُّحَكَّةِ وَكَثِيرٌ من القراءِ<sup>(٢)</sup>.

وأتفقَ علماءُ اللُّغَةِ الْقَدَامِيِّ والْمُحَدِّثُونَ عَلَى أَنَّ الوقفَ بالسكونِ عَلَى الحرفِ الأخيرِ مِنَ الْكَلِمَةِ هُوَ الْأَصْلُ فِي الوقفِ؛ لِأَنَّ الوقفَ يَتَطَلَّبُ قطعَ الصوتِ، وَهَذَا القطعُ يَسْتَلِمُ التَّسْكِينَ، كَمَا أَنَّ الْوَاقِفَ يَطْلُبُ الْإِسْتِرَاحَةَ،

(١) انظر المستوفى ٢٨٠/٢، وشرح طيبة النشر ٥٧/٢.

(٢) انظر النشر في القراءاتِ العشر ١٢١/٢.

وسلب الحركة هو السبيل في تحصيل الراحة، بخلاف الابداء الذي يتطلب جهداً صوتياً فناسبه التحريل<sup>(١)</sup>.

والوقف بالسكون هو أكثر وجوه الوقف شيوعاً واستعمالاً، إلا مع المنون المنصوب، فإنه يوقف عليه بالألف، قالوا: جاءَ زيدٌ، في حالة الرفع بسكون الدال، وقالوا أيضاً: مررتُ بزيدٍ، بالسكون في الجر أيضاً، أمّا في حالة النصب فإنهما يقولون: رأيْتُ زيداً، بالألف، قال سيبويه: "أمّا كلُّ اسمٍ منونٍ فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف؛ كراهيَةُ أن يكون التنوين بمنزلة النون الالزامية للحرف منه أو زيادة فيه لم تجيء علامَةً للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون"<sup>(٢)</sup>.

هذا هو شأنُ العربية الفصحى، غيرَ أنَّ هناك بعض اللهجات العربية لم تُفرِّقْ بين المنون المرفع والجر و المنصوب، فتجريها كلَّها على نسقٍ واحدٍ، وتقفُ عليها جميعاً بالسكون، حكى ذلك الأخفشُ، وأبو عبيدة، وقطربُ، وأكثرُ الكوفيين، عن قومِ من العرب<sup>(٣)</sup>، وقال ابنُ الأباري: "ومنهم من يقفُ

(١) انظر اللهجات العربية في التراث ٢٤٨٠ - ٤٨١.

(٢) الكتاب ٢٣٨/٤، وانظر المقتضب ٢٣٦/١، ١٧/٣.

(٣) انظر الخصائص ٩٩/٢.

بعيرِ إعرابٍ فيقولُ: هذا زيدٌ، ورأيْتُ زيدٌ، ومررتُ بزيدٍ<sup>(١)</sup>. وجعلَ منه أبو عليٍّ قولَ الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إلى المرء قيسٌ أطيلُ السُّرِّي  
وأخذُ منْ كُلِّ حِيِّ عُصْمٌ.

قالَ: "فحذفَ البدلَ من التنوينِ، كما يحذفُه من المجرورِ والمرفوعِ"<sup>(٣)</sup>.

وهو يعني هنا أنَّ كلمة (عُصْمٌ) منصوبة، والأصل (عُصْماً)؛ ولكنَّه وقف على آخرها بالسكون، وكان يجب عليه الوقف بالألف في المتن المنصوب، مؤكداً بأنَّ كثيراً من الحروف التي لا تلزم لا يعتدون بها، ومن ثمَّ لم تقع حرف روَيِّ، كما لم تقع ألفُ النصب روَيِّاً؛ لعدم لزومها؛ لأنَّ من العربَ مَنْ يقولُ: رأيْتُ زيدٌ، فلا يidel ويحذف<sup>(٤)</sup>.

وقد عزا بعضُ المحدثينَ هذه اللغة لريعةَ؛ إذ كانتْ ربيعةُ تميلُ إلى التخفيفِ، فكأنَّها أجرتَ البابَ مجرَّاً واحداً، فحذفتِ التنوينَ في الأحوالِ الثالثةِ، وهذا يعني أنَّ ربيعةَ تسُرُّغُ في النطقِ، ولا تحفلُ بسقوطِ أواخرِ الكلمةِ، حتى سقطَ في الوقفِ جميعُ حركاتِ الإعرابِ عندها<sup>(٥)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٣٩٠/١.

(٢) البيت من المتقارب، للأعشى في ديوانه ٣٧، وهو من شواهد المسائل العسكريةات ٩٩، والخصائص ٩٩/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٤/١، والتبيين عن مذاهب النحوين ١٩١.

(٣) المسائل العسكريةات ٩٩.

(٤) انظر الحجة للقراء السبعة ١٤١/١، ٣١٣/٤، وكتاب الشعر ١١١.

(٥) اللهجات العربية في التراث ٢/٤٨١ - ٤٨٢.

وأرى أنَّ ربيعةَ عندما فعلت ذلك إِمَّا كانت تُحَاوِل تحقِيقَ الغرض العام من الوقفِ، وذلك من أجل جلب الراحة التَّامة للمتكلِّم، ولا يكون ذلك إِلَّا بالسُّكُون؛ ولذلك فإنَّ ربيعةَ قد بلغت الغايةَ في التَّخفيفِ، فاللغة النَّمودجية جنحتُ إلى التَّخفيفِ بقلب التَّنوينِ أَلْفًا؛ لكنَّ ربيعةَ حذفتُ تلك الألْفَ، وأبقيتُ على السُّكُون؛ طلَبًا للخفةِ والراحةِ في الكلامِ.

**الوقفُ بالنقلِ:** وهو نقلُ حركةِ الحرفِ الموقوفِ عليه إلى الحرفِ الذي قبلهُ، نحو: هدا بَكْرٌ، ومررتُ بِبَكْرٍ. ومنه قولُ الشاعرِ<sup>(١)</sup>:

أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَ النَّفْرُ  
وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَافِي زُمْرٌ

حيثُ نقلَ حركةُ الراءِ (الضمة) إلى الحرفِ الساكنِ الذي قبلهُ وهو القافُ<sup>(٢)</sup>.

ومن صورِ الوقفِ بالنقلِ عندَ القراءِ قراءةُ منْ قرأ<sup>(٣)</sup>:  
 ﴿وَتَوَاصَوْ بِالصَّبَرِ﴾<sup>(٤)</sup>، بنقلِ كسرةِ الراءِ (حركةُ الإعراب) إلى الساكنِ قبلها (الباء).

(١) الرجز منسوب لبعض السعديين في الكتاب ٤/١٧٣، ولعبد الله بن ماوية الطائي في الحلل في شرح أبيات الحمل ٦٦، وهو أو لبعض السعديين في إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٥٨، وبلا نسبة في الكامل ٢/١٢٠، وتصحيح الفصيح وشرحه ٥٢٧، والمحجة للقراء السبعة ٤/٢١٠.

(٢) انظر الكتاب ٤/١٧٣، وشرح كتاب سيبويه ٥/٤٥، والمحجة للقراء السبعة ٤/٢١٠.

(٣) قرأ بذلك أبو عمرو، حيث كان يقف على الراء وينقل حركتها إلى الباء. انظر السبعة في القراءات ٦٩٦، وإعراب القراءات السبعة وعللها ٥٤٣.

(٤) العصر: ٣.

وعللَ سيبويه نقلَ هذه الحركةِ بكرامةِ التقاءِ الساكنَيْنِ عندَ الوقفِ بالسكونِ عندَ بعضِ العربِ؛ فيلقى الحركةُ التي تكونُ في الوصلِ على الساكنِ الذي قبلَه<sup>(١)</sup>، وأوضحَ السيرافيُّ بأنَّهم كرهو ذلكَ في الوقفِ كما كرهو في الوصلِ<sup>(٢)</sup>.

واشتَرطَ نحاةُ البصرةِ أنْ تكونَ الحركةُ المنقولَةُ ضمةً أو كسرةً، وينعونَ النقلَ من الفتحةِ، قالَ سيبويه: "لم يقولوا: رأيُتُ البَكْرَ؛ لأنَّهُ في موضعِ التنوينِ، وقد يلحقُ ما يبَيِّنُ حركَتَهُ، والجُرُورُ والمُرفُوعُ لا يلحقُهما ذلكَ"<sup>(٣)</sup>. على خلافِ الكوفيَّينَ الذين يجيزُونَ النقلَ في جميعِ الحركاتِ<sup>(٤)</sup>، وعللوا ذلكَ بأنَّ الغرضَ من هذا النقلِ الفرارُ من الجمعِ بينَ الساكنَيْنِ، وذلكَ موجودٌ في النصبِ كما هو موجودٌ في الرفعِ والجرِ<sup>(٥)</sup>.

نسبَ سيبويه هذه اللغةَ لبعضِ السعديَّينَ من قميِّ<sup>(٦)</sup>.  
**الوقفُ بالإبدالِ:** وهو إبدالُ حرفٍ مكانَ حرفٍ آخرَ، ومنْ صورِ هذا الوقفِ:

(١) انظر الكتاب ١٧٣/٤.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ٤٥/٥.

(٣) الكتاب ١٧٣/٤.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٣٩٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٢/٢ - ٦٠٤، وشرح المفصل ٢١٧/٥.

(٥) انظر شرح المفصل ٢١٧/٥.

(٦) انظر الكتاب ١٧٣/٤.

## ١- الوقف على الاسم المقصور:

وهو الاسم المختوم بـألف لازمة، مثل: أفعى وحبلى، وقد ذكر سيبويه أربع لغات للعرب في الوقف على الاسم المقصور، فمنهم من يقف عليها ياءً ساكنةً وهم فزارة وناس من قيس، فيقولون: هذه أفعى، وهذه حبلى، وبعض طيء يقلبها واوا، فيقولون: هذه حبلو وأفعو، وبعض طيء - أيضًا - تقلبها همزة فيقولون: هذه أفعا، ورأيت أفعا، ومررت بأفعا، وأماماً أكثر القبائل فإنها تترك الألف في الوقف كما كانت في الوصل دون قلب<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قراءة الحسن<sup>(٢)</sup>: ﴿يَوْمَ يُدْعَوُ كُلُّ أَنْاسٍ﴾<sup>(٣)</sup>، قال ابن جني معلقاً على هذه القراءة: "هذا على لغة من أبدل الألف في الوصل واوا، نحو: أفعو، وحبلو، ذكر ذلك سيبويه، وأكثر هذا القلب إنما هو في الوقف؛ لأنَّ الوقف من مواضع التغيير، وهو أيضًا في الوصل محكمٌ عن حاله في الوقف"<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الكتاب ٤/١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ١٨٢.

(٢) قرأ الحسن (يُدْعَوُ) بالبناء للمجهول وقلب الألف واوا، على لغة من يقول: أفعو، ورفع (كل)، انظر معاني القرآن للفراء ١٢٧/٢٢، والمحتسب ٢/٦٨٢، والكشاف ٢/٦٨٢.

(٣) الإسراء: ٧١.

(٤) المحتسب ٢/٢٢.

ومن ذلك أيضًا ما رُوي عن ابن عباسٍ - رضي الله عنهمَا - حين قيل له: "إِنِّي قُتلتُ حيَّةً وَأَنَا حَمْرٌ، فَقَالَ: هَلْ نَحْشَثُ إِلَيْكَ؟ قَلْتُ: لَا، قَالَ: لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْأَفْعَوْ، وَلَا بِرْمِي الْحَدَوْ" <sup>(١)</sup>.

## ٢- الوقفُ على الاسم المختوم بالتاءِ المربوطةِ:

أهْلُ الْلُّغَةِ الْعَالِيَّةِ يَقْفُونَ بِالْهَاءِ فِي الْإِسْمِ الْمُفْرِدِ الْمُخْتَوَمِ بِالْتَّاءِ الْمَرْبُوتَةِ، أَمَّا فِي حَالَةِ الْوَصْلِ فَيَقْفُونَ كَمَا هِيَ؛ لَكِنَّ هَنَالِكَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقْفُونَ عَلَيْهَا تَاءً كَمَا هِيَ، فَأَمَّا إِبْدَالُ التَّاءِ هَاءَ فَهُوَ الْمُرْتَدُ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْفَصِيحَةِ، وَصَرَّحَ الْقَدَامِيُّ بِأَنَّ التَّنَاوِبَ بَيْنَ التَّاءِ وَالْهَاءِ يَعْدُ مِنْ قَبِيلِ الْإِبْدَالِ، وَأَقَرَّ جَمِيعُ النَّحَاةِ بِهَذَا التَّنَاوِبِ بَيْنَهُمَا، فَيَقُولُونَ: حَمْزَةُ، وَطَلْحَةُ، وَثَمْرَةُ، وَقَاعِدَةُ، وَذَلِكَ مِنْ قَادْمَى مُرْتَدٌ فِي هَذِهِ التَّاءِ عَنْدَ الْوَقْفِ <sup>(٢)</sup>؛ لَكِنَّ النَّحَاوِيَّينَ اخْتَلَفُوا أَيْمَهُمَا الْأَصْلُ؟ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْبَصَرِيَّينَ إِلَى أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَصْلُ؛ لَكِنَّهَا تُقْلِبُ فِي الْوَقْفِ، يَقُولُ سَيِّدُ الْوَحْيِ: "وَأَمَّا الْهَاءُ فَتَكُونُ بَدْلًا مِنَ التَّاءِ الَّتِي يَؤْنِثُ بِهَا الْإِسْمُ فِي الْوَقْفِ كَقُولَكَ: هَذَا طَلْحَةُ" <sup>(٣)</sup>.

أَمَّا الْكَوْفِيُّونَ فَإِلَّا هُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْهَاءَ هِيَ الْأَصْلُ وَأَنَّ التَّاءَ بَدْلُ مِنْهَا، وَتُقْلِبُ عَنْ ثَلْبِ قَوْلِهِ: إِنَّ الْهَاءَ فِي تَأْيِيْثِ الْإِسْمِ هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا قُلْبَتْ تَاءً فِي

(١) انظر غريب الحديث /٢، ٣٥٦، والفارق في غريب الحديث ١٣٨/١.

(٢) انظر المحتسب /١، ١٢٩، ١٣٠.

(٣) الكتاب ٣١٣/٢.

الأصل؛ إذ لو **حُلِّيَتْ** بحالها هاءً لقليل: رأيت شجرها، بالتنوين، وكان التنوين يقلل في الوقف **أَلَّا** كما في (زيداً) فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث، فقلبت في الأصل تاءً لذلك، ثم لمّا جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاه<sup>(١)</sup>.

اللغة الثانية وهي بقاء التاء كما هي في حال الوصل، فيقولون: طلحت، وحمزت، وشجرت، وجاريت، ونُسِّبَتْ هذه اللغة لطيء، قال الفراء: والطائيون يقفون على كُلِّ تاءٍ للمؤنث بالباء، ولا يقفون بالباء، فيقولون: هذا طلحت، وهذا حمزت، وهذه أمت، وأنشد بعضهم<sup>(٢)</sup>:

بل جُرْنَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْحَجَّتْ

قال الأخفش: "وكُلُّ شيءٍ في القرآن مكتوبٌ بالباء فإنما تقف عليه بالباء نحو: ﴿نَعْمَةٌ رَبِّكُو﴾<sup>(٣)</sup>، و ﴿شَجَرَةُ الْزَّقُوم﴾<sup>(٤)</sup>، وأورد الطبرى لغة ثالثة عن بعض الكوفيين، وهو أنَّ كُلَّ ما لم يضاف فالاختيار أن يكون نحو: ﴿رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾<sup>(٥)</sup>،

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢٨٩/٢.

(٢) الجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ١٠١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٤/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/٢٩٥، والمذكر والمؤنث ١/٢٠٠، والمحتسب ٩٢/٢، والمفصل ٤٧٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٣/١ ولرسور الذئب في لسان العرب ٣٩/٩.

(٣) الزخرف: ١٣.

(٤) الصافات: ٦٢.

(٥) معاني القرآن ٥٢٧/٢.

(٦) الكهف: ٩٨.

وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ <sup>(١)</sup>، وَمَا كَانَ مَضَافًا فَيُجُوزُ بِالْهَاءِ وَالْتَاءِ، فَالْتَاءُ لِلإِضَافَةِ،  
وَالْهَاءُ؛ لِأَنَّهُ يُفَرِّدُ وَيُوقَفُ عَلَيْهِ دُونَ الثَّانِي <sup>(٢)</sup>.

**الوقف باء السكت**: يُعَدُ الوقف بزيادة هاء السكت أحد طرائق الوقف التي عرفتها العربية الفصحى، وقد اتبه علماء اللغة هذه الظاهرة، وتناولوها بالبحث والتمحیص عند حديثهم عن قواعد الوقف في العربية، ونصلوا على أن هاء السكت تلحق الكلمة في الوقف وجواباً وجواباً، فاما الوجوب فله حالتان:

الحالة الأولى: (ما) الاستفهامية، وذلك عند جرّها مضافة إلى اسم، كما في نحو: مجيء م جئت، واقتضاء م اقتضى، تقول عند الوقف عليها: مجيء مه، واقتضاء مه <sup>(٣)</sup>، فحذف ألف (ما) الاستفهامية في هذه الموضع للتفریق بينها وبين (ما) الخبرية، حتى لا يخرج الاسم عن أبنته الأسماء <sup>(٤)</sup>.

الحالة الثانية: الفعل الذي يكون بناؤه على حرف واحد في اللفظ، كفعل الأمر (ع) من الفعل وعلى يعني، فعند الوقف عليه نقول: عه، ويكون عند الوصل (ع) <sup>(٥)</sup>.

(١) المؤمنون: ٢٠.

(٢) انظر جامع البيان في تأویل القرآن ٥٢٥/٢٢.

(٣) انظر الكتاب ٤/٤، ١٦٥، وشرح المفصل ٥/٢٤١، ٢٤١/٥، والشافعية ٧٩.

(٤) انظر شرح المفصل ٥/٢٤١، وأوضح المسالك ٢/١٧٥، والتصریح بضمون التوضیح ٦٣٤/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤/١٤٤، ١٤٤، وشرح كتاب سیبویه ١١٥.

وعَلَّ سَيِّبوِيَهُ إِلَّا حَقٌّ هَذِهِ الْهَاءُ هُنَا، فَقَالَ: "بَابُ مَا يُلْحِظُ الْكَلْمَةُ إِذَا اخْتَلَّتْ حَتَّى تَصِيرَ حَرْفًا، فَلَا يُسْتَطِعُ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِهَا فِي الْوَقْفِ، فَيَعْتَمِدُ بِذَلِكَ الْحَقِّ فِي الْوَقْفِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: عِمَّ وَشِمَّ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا كَانَ مِنْ بَابِ وَعَيٍ يَعْيِي. فَإِذَا وَصَلَتْ قَلْتَ: عِدْ حَدِيثًا، وَشِنْ ثَوْبًا؛ حَذَفَتْ؛ لِأَنَّكَ وَصَلَتْ إِلَى التَّكَلِّمِ بِهِ، فَاسْتَغْنَيْتَ عَنِ الْهَاءِ، فَالْلَّا حَقُّ فِي هَذَا الْبَابِ الْهَاءُ" <sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا إِلَّا حَقُّ هَاءِ السُّكْتِ جَوَارًا فِي الْوَقْفِ فَتَلَاثُ حَالَاتٍ، هِيَ:

١- (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو: عِمَّ، وَفِيمَ، وَلَمْ، وَحَتَّام، ومنه رواية البرزاني عن ابن كثير بزيادة هاء السكت في قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَهَا﴾ <sup>(٢)</sup>، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ <sup>(٣)</sup>، و﴿لَمْ تَقُولُوا﴾ <sup>(٤)</sup>، و﴿يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ <sup>(٥)</sup>، فَقَرَأُوا: فِيمَة، وَعِمَّة، وَلَمَة، وَبِمَة <sup>(٦)</sup>.

٢- الفعل المعل بحذف آخره بالجزم أو بالبناء، فالحذف لأجل الجزم نحو: لم يغُزه، ولم يخشه، ولم يرميه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ <sup>(٧)</sup>، والحذف لأجل البناء لفعل الأمر نحو: ارمِه، واغْزُه، واحشِه، ومنه قوله تعالى:

(١) انظر الكتاب ٤٤/٤.

(٢) النازعات: ٤٣.

(٣) البناء: ١.

(٤) الصف: ٢.

(٥) التسل: ٣٥.

(٦) انظر التيسير في القراءات السبع ٢٥٤، والوافي في شرح الشاطبية ١٨٣.

(٧) البقرة: ٢٥٩.

﴿فِيهِنَّهُمْ أَقْتَدُهُ﴾<sup>(١)</sup>، ويحوز أن تقف بغير هاء السكت، تقول: لم يَغُرْ،  
وأَغْرِ، والأكثُر في كلامِ العَرَبِ الوقوف بِهاءِ السَّكْتِ<sup>(٢)</sup>.  
والعلة الصوتية عند سيبويه للحاقِ هاءِ السكت في هذا الموضع "أَنْهُمْ  
كرهوا إِذْهَابَ الْلَّامَاتِ وَالإِسْكَانَ مَعًا، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ إِخْلَالًا بِالْحَرْفِ؛  
كَرِهُوا أَنْ يَسْكُنُوا الْمُتَحْرِكَ"<sup>(٣)</sup>.

٣- المبني على حركةٍ لازمةٍ ليست عارضةً، كياءٌ المتكلِّمِ، وهو وهي، ومنه  
قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿مَالِيَّة﴾<sup>(٥)</sup> و﴿سُلْطَنِيَّة﴾<sup>(٦)</sup>.  
وقد وقف يعقوبُ بِهاءِ السكت على الضمائر المنفصلة (هو وهي)  
حيث وقعا من غيرِ خلافٍ عنه<sup>(٧)</sup>.

ويعللُ سيبويه سبب السكت على هذه الضمائر بقوله: "قالوا: هيء،  
وهم يريدون (هيء)، شبّهوها بباءً (بعدي)، وقالوا: هُوَه، لَمَّا كانتُ الواوُ لا  
تُصرفُ للإعراب؛ كرهوا أن يلزموها الإسكان في الوقف، فجعلوها بمنزلة الباء،  
كما جعلوا (كيفه) بمنزلة (مسلمونه)"<sup>(٨)</sup>.

(١) الأَنْعَام: ٩٠.

(٢) انظر الكتاب ١٥٩/٤.

(٣) السَّابِق.

(٤) الْقَارِعَة: ١٠.

(٥) الْحَاقَة: ٢٨.

(٦) الْحَاقَة: ٢٩.

(٧) انظر النشر في القراءات العشر ١٣٥/٢.

(٨) انظر الكتاب ١٦٣/٤.

ويرى الزمخشري أنَّ كُلَّ متحرِّكٍ بحركةٍ ليستْ حركةٌ إعرابٍ يجوزُ الوقفُ عليهِ بالباءِ، نحو: ثُمَّهُ، ولِيَتَهُ، وكيفَهُ، وَإِنَّهُ، وَحِيلَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

ويلحقُ بذلكُ صيغُ المثنى وجمعُ المذكُورِ السالمِ وملحقاتِهِ، فالنوناتُ هنا ليستْ بعلاماتِ إعرابٍ، نحو: هما ضاربَاهُ، وهم مسلمونَهُ، وهم ضاربُونَهُ، ومنه هاءُ السكتِ التي تلحقُ نونَ الإناثِ، نحو: هنَّهُ، وضربيتَنَّهُ، وذهبتيتَنَّهُ<sup>(٢)</sup>.  
ورُوي عن يعقوبَ أَنَّهُ كَانَ يقفُ عَلَى المذكُورِ السالمِ وملحقاتهِ بباءِ السكتِ<sup>(٣)</sup>.

**الوقفُ بالرومِ:** يُعدُّ رُومُ الحركةُ أحدَ التغييراتِ الصوتيةِ التي تتعرضُ لها الكلمةُ في حالةِ الوقفِ، ويختلفُ تعريفه عند النحويين والقراء، فقد نصَّ أبو علي الفارسي على أنَّ "الروم ليس بحركةٍ، إنَّما هو أَنْ ترُومُ الحركةَ فتنتحي نحوها ولا تبالغ، فيدلُّ بذلكَ في الوقفِ على أنَّ أَصلَ الكلمةِ التحركُ في الأصلِ"<sup>(٤)</sup>.  
أمَّا عند القراءِ فيرى الدائِي أنَّ الرومَ هو: "تضعيُّفُ الصوتَ بالحركةِ حتى يذهبُ بذلكَ معظمُ صوتها، فتسمعُ لها صوتًا خفيًا يدركُهُ الأعمى بحاسةِ سمعهِ"<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر المفصل ٤٦١/١.

(٢) انظر الكتاب ١٦١/٤.

(٣) انظر النشر في القراءاتِ العشر ١٣٦/٢.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٢١٤/٤.

(٥) التيسير في القراءاتِ السبع ٥٨.

ويُفْسِّرُ سِيبُويهُ رُومَ الحَرْكَةِ في الْوَقْفِ بِالإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْحَرْفَ كَانَ مَتْحَرِّكًا في الْوَصْلِ، يَقُولُ: "أَمَّا الَّذِينَ رَأَوُا الْحَرْكَةَ فَإِنَّهُمْ دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ الْحَرْصِ عَلَى أَنْ يَخْرُجُوهَا مِنْ حَالٍ مَا لَزَمَهُ إِسْكَانٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ حَالَهَا عِنْدَهُمْ لَيْسَ كَحَالٍ مَا سَكَنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ" <sup>(١)</sup>.

لَكِنَّ ابْنَ جَنِي يَرِى أَنَّ رُومَ الْحَرْكَةِ يَكَادُ يَكُونُ بِهِ الْحَرْفُ مَتْحَرِّكًا، وَالغَرْضُ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَذَكُورِ وَالْمَؤْنَثِ، كَمَا فِي أَنْتَ، وَأَنْتِ، عَنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا، فَلَوْلَا وَجَوْدُ الصَّوْتِ لَمَا وُجِدَ الْفَصْلُ <sup>(٢)</sup>.

وَتَظَهَّرُ ثَرَةُ الْخَلَافِ بَيْنَ مَذَهْبِ النَّحْوَيْنِ وَمَذَهْبِ الْقِرَاءَ فِي حَقِيقَةِ الرُّومِ فِي الْمَفْتُوحِ وَالْمَنْصُوبِ غَيْرِ الْمَنْوَنِ، فَالْقِرَاءُ وَأَهْلُ الْأَدَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ الرُّومَ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْكَةِ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ خَفِيفَةٌ، فَإِذَا خَرَجَ بَعْضُهَا خَرَجَ سَائِرُهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْبِلُ التَّبَعِيسَ كَمَا يَقْبِلُهُ الْكَسْرُ وَالضَّمُّ بِمَا فِيهِمَا مِنْ التَّنْقُلِ <sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا النُّحَاةُ فَعَلَى مَذَهْبِهِمْ فِي أَنَّ الرُّومَ يَدْخُلُ عَلَى حَرْكَةِ الْفَتْحِ، كَمَا يَدْخُلُ عَلَى الضَّمِّ وَالْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الرُّومَ عِنْدَ النَّحْوَيْنِ إِخْفَاءُ الْحَرْكَةِ، فَهُوَ بِعْنِي الْاِخْتِلَاصِ، وَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ فِي الْحَرْكَاتِ الْثَّلَاثَ، قَالَ سِيبُويهُ: "وَأَمَّا مَا كَانَ فِي

(١) الْكِتَابُ ١٦٨/٤.

(٢) انْظُرُ الْحَصَائِصَ ٣٣٠/٢.

(٣) انْظُرُ النَّشَرَ ١٢٦/٢.

موضع نصبٍ أو جرٍ فإنّك تروم فيه الحركة، وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعل بالمحزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم<sup>(١)</sup>.

فروم الحركة الذي ذكره سيبويه إنما هو حركة مختلسةٌ مخفاة بضربٍ من التخفيف، وهي أكثر من الإشام؛ لأنّها تسمع<sup>(٢)</sup>.

أما الروم عند القراء فهو غير الاختلاس، وغير الإخفاء أيضًا، والاختلاس والإخفاء عندهم واحدٌ؛ ولذلك عبّروا بكلٍّ منهما عن الآخر<sup>(٣)</sup>.

ولعلَّ هذا محلُّ الخلاف بين مذهب القراء والتّحويين في حقيقة الروم في المفتوح والمنصوب غير المنون؛ إذ المنصوب المنون لا خلاف فيه؛ لإبداله ألقًا.

ويختلف الروم عن الإشام في أمور، وهي: أنَّ الروم يسمعه الأعمى، ولا يسمع الإشام إذا كان في السواكن، والروم حركة ضعيفة، والإشام هو ضمك شفتيك بغير صوت.

ومن الفروق الأخرى بينهما - أيضًا - أنَّ الروم يكون في أواخر الكلم، والإشام يكون في الأواخر والأوائل والأوساط.

وفرق آخر هو أنَّ الإشام يكون في الساكن والمحرك، والروم لا يكون إلا في الساكن، وقد روي عن الكسائي الإشام في المخوض،

(١) انظر الكتاب ٤/١٧١.

(٢) انظر كتاب الأفعال ٢/٧٥.

(٣) انظر النشر في القراءات العشر ٢/١٢٦.

والكوفيون يطلقون الروم على الإشام، والإشام على الروم، فكلها مسمى لها واحد عندهم<sup>(١)</sup>.

**الوقف بالإشام:** وهو ضم الشفتين من غير صوت في الوقف على المضموم، بحيث يدركه البصير دون الضمير<sup>(٢)</sup>، وهو من الطرق التي استخدمت عند الوقف على المضموم، ويكون ذلك لأن يعقب النطق به استدارة للشفتين؛ ليبدو للرأي صورة النطق بالضمة دون إحداث صوتها، فهو عمل بالشفتين بعد الفراغ من الحرف<sup>(٣)</sup>.

وظاهرة الإشام متفق عليها باطراد عند النحويين والقراء أنه لا يأتي في غير المضموم، قال سيبويه: "وأما الإشام فليس إليه سبيل، وإنما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك؛ لأن ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسديك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن، ألا ترى أنك لو قلت: هذا معن، فأشمت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشم، فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل ترجي الصوت ثم تضم شفتيك، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء"<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر التبصرة في القراءات ٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) انظر أسرار العربية ٢٨٢.

(٣) انظر علل النحو ١٥٦.

(٤) الكتاب ١٧١/٤.

وقد أشار الفراء إلى هذه الظاهرة عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمُنُنَا عَلَى يُوسُف﴾<sup>(١)</sup> بقوله: "تشير إلى الرفع، وإن تركت فصواب"<sup>(٢)</sup>. يعني: الإشمام.

وأوضح قطرب أن الإشمام لا يكون إلا في الرفع خاصّةً عند الوقف عليه، نحو: ﴿سَتَعِينُ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿هَذَا فَوْجٌ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿عَفُورٌ رَّجِيمٌ﴾<sup>(٥)</sup>؛ ولكنّه جعل الأعمى والبصير في سماع ذلك سواء، مبيّناً أنّ ضم الشفتين كتحريل الجسد، وروى عن يونس قوله: هذه خمسة دّرّاهم، بالوقف على التاء وإشمامه الضمّ، ثم إدغامها في الدال<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو عمرو الداني: "وأمّا حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيلك بعد سُكُون الحرف أصلًا، ولَا يدرُك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنّه لرؤيه العين لا غير... وأمّا الإشمام فيكون في الرفع والضمّ لَا غير"<sup>(٧)</sup>.

(١) يوسف: ١١.

(٢) انظر معاني القرآن ٣٨/٢.

(٣) الفاتحة: ٥.

(٤) ص: ٥٩.

(٥) البقرة: ١٧٣.

(٦) انظر معاني القرآن وتفسير مشكّل إعرابه ٧٠/١.

(٧) التيسير في القراءات السبع ٥٨.

وعلّ سببويه هذه الظاهرة بأنَّ الذين يشمون أرادوا التفريق بينَ ما يلزم التحريل في الوصل، وبينَ ما يلزم الإسكان دائمًا، وهو المبني على السكون<sup>(١)</sup>.

**الوقفُ بالتشقيل:** وهذا القسم هو مدار البحث، وسيأتي بسط المقال فيه مفصلاً في المباحث القادمة، إن شاء الله.

**المبحث الثاني: الوقفُ بالتشقيل، مفهومُه وشروطُه**  
 الوقفُ بالتشقيل أو التضعيف أو التشديد: هو مضاعفةُ الحرف الموقف عليه في آخر الكلمة بزيادته حرفاً مثله، فيشبه الإدغام، نحو: هذا خالد، وهذا فرج، ويُعدّ هذا التضعيف من زياداتِ الوقف؛ لأنَّه يجب تحريكه عند وصل الكلام<sup>(٢)</sup>.

وهذا التشقيل خلافُ الأولى؛ لأنَّ الأصل حال الوقف التسكيئ لا التشقيل؛ لِما للتضعيف من ثقلٍ لا سيما حال الوقف، ولأنَّ الوقف موضع استراحةٍ، وأخفُ الأحوال السكون<sup>(٣)</sup>.

وجعلَ سببويه علامَة التضعيف حرفَ الشينِ فوقَ الحرف الموقف عليه<sup>(٤)</sup>؛ فجعلَ حرفَ الشين علامَة للتضعيف؛ لأنَّ الشين أولُ حرفٍ من

(١) انظر الكتاب ١٦٨/٤

(٢) انظر شرح المفصل ٢٠٩/٥

(٣) انظر الكتب في القراءات العشر ٣٣٣/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣١٢/٤.

(٤) انظر الكتاب ١٦٩/٤

كلمة (شديد)<sup>(١)</sup>، ولم ينسب سيبويه هذه الظاهرة إلى قبيلة بعينها صراحةً؛ لكنه ذكر من ضمن شواهدِ بيّنا ونسبة لبعض بنى أسدٍ، وذكر شاهدين آخرين لروبة بن العجاج، وهو من قبيلة سعد<sup>(٢)</sup>، وسيأتي ذكرها والتعليق عليها لاحقاً، وأكّد قطربُ أَنَّا لغةً أَسْدِيَّةً<sup>(٣)</sup>، بينما صرّح خالد الأزهريُّ بِأَنَّا لغةً سعدِيَّةً<sup>(٤)</sup>، واحتَلَّ علماءُ اللغةِ المُحدَثُون من دارسي اللهجاتِ في تحديدِ المقصودِ بقبيلة (سعد) هذه، فذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنَّ المقصود سعدُ بن بكر<sup>(٥)</sup>، وعزّاها مَرَّةً أخرى إلى بنى تميم<sup>(٦)</sup>، وأكّد الدكتور أحمد علم الدين الجندي أنَّ تكون هذه الظاهرةُ الصوتيةُ لغةً لسعدٍ بن تميم، لا سعد بن بكرٍ؛ لقربِ ديارِ بنى بكرٍ من أهلِ الحجاز، وهم لم يؤثّرُ عنهم الوقفُ بالتشقّيل<sup>(٧)</sup>، ووافقه في هذه النسبةِ الدكتور ضاحي عبد الباقي<sup>(٨)</sup>، بينما وسَعَ الدكتور محمود عكاشة دائرةَ العزوِ، فصرّحَ بِأَنَّ هذه الظاهرةَ عُرفَت في شرقِ

(١) انظر شرح كتاب سيبويه ٤١/٥.

(٢) انظر السابق ١٧٠/٤.

(٣) انظر معاني القرآن لقطرب ١/٧٤.

(٤) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/٦٢٥.

(٥) انظر في اللهجات العربية ١٢٨، ١٢٩.

(٦) انظر من أسرار اللغة ٢٢٤.

(٧) انظر اللهجات العربية في التراث ٤٨٨، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٣٧٢، والجانب الصوتي للوقف في العربية ٨٧.

(٨) انظر لغة تميم ٣٥٥.

الجزيزة العربية، وسمعت عن بعض تميم وأسدٍ<sup>(١)</sup>. كما استدلّ صاحب هذا القول على ذلك بما روي من قراءة عاصم (مستطر)، فيقف بالتشقيل، وقراءة حمزة - فيما روي عنه - أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ (دَفٌ، وَجَزٌ، وَمَلٌ)، بالتشقيل بغير همزة عند الوقف - وسيأتي تفصيل ذلك - وكلاهما من قراء الكوفة التي تأثرت بقبائل شرق الجزيرة كأسدٍ وتميم وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر النحويون عدداً من الشروط التي يجب توافرها في التشقيل عند الوقف، وهي:

الأول - أن يكون الحرف المثقل الموقوف عليه متحركاً في الوصل؛ لأنَّ التضييف لبيان ذلك<sup>(٣)</sup>.

الثاني: -أن يكون صحيحاً، فلا يجوز تشقيق حرف العلة؛ لثقله بنفسه، فإذا ضعفَ ازدادَ ثقلًا<sup>(٤)</sup>.

الثالث - ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة كـ(خصاء، ورشاء)؛ لأنَّ الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر التطور الصوتي في الألفاظ ١٤٥.

(٢) انظر الجانب الصوتي للوقف ٨٧.

(٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣١٥ / ٢.

(٤) انظر شرح شافية ابن الحاجب ٣١٥ / ٢، والدر المصنون ٦١٤ / ٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٢٥ / ٢.

(٥) انظر شرح شافية ابن الحاجب ٣١٥ / ٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٢٥ / ٢.

الرابع- أن يكون ما قبله متحركاً، فلا يجوز التشكيلاً لما هو تالي لسكونٍ كثييرٍ، وعمرو؛ لئلا يجتمع ثلاثة سواكن: ما قبل الآخر، والموقف عليه، والمدغم فيه<sup>(١)</sup>.

الخامس- ألا يكون الحرف المثقل منصوباً منوتاً<sup>(٢)</sup>.

وما هو جدير بالإشارة إليه، وينبغي التنبيه عليه، أن التشكيلاً يشترك مع الروم والإشام؛ حيث تجيء جميعها لشيء واحد - فيما ذكره النحويون - وهو "بيان أن الحرف الموقف عليه كان متحركاً في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية، فالذى أشتم نبأ عليه بقىء الحركة، والذى رام نبأ عليه بصوبيت ضعيف، فهو أقوى في التنبيه على تحرك الحرف من الإشام، والذى ضعف فهو أقوى تبييناً لتحرك الحرف في الوصل من رام؛ لأن نبأ عليه بالحرف، وذاك بعض الحركة"<sup>(٣)</sup>.

### المبحث الثالث- الوقف بالتشكيلا عند القدامى والمحدثين

لا مناص من القول بأنَّ العرب ظلوا متمسكوناً بلغتهم، محافظين عليها، حريصين على بيان أصواتهم بكلِّ الوسائل التي اكتسبوها أو فطروا عليها، من تعدد اللهجات، واختلاف الظواهر الصوتية، وتبالين النطقي، وبدا هذا الحرص

(١) انظر التصريح بضمون التوضيح ٦٢٥/٢.

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضا ٣١٥/٢.

(٣) انظر السابق ٣١٤/٢.

جلًّا في تعددِ أوجهِ الوقفِ في الفصحي واللهجاتِ؛ حيث استعانَ العربيُّ بوسائلٍ مختلفةٍ منْ شأنِها أنْ تبرَّرَ الصوتَ الموقفَ عليهِ خشيةً أنْ يتلاشى مع الوقفِ؛ حيثُ تُسلِّبُ حركتهُ، كما أنَّ انقطاعَ النَّفَسِ عندَ الوقفِ لا يُظهرُ الصوتَ الموقفَ عليهِ، ومنْ تلكَ الوسائلِ لإبرازِ الصوتِ الموقفِ عليهِ هو التثليلُ في الوقفِ أو الوقفُ بالتشليلِ.

إنَّ ظاهرةَ الوقفِ بالتشليلِ هي إحدى الصورِ اللهجيةِ التي جرتُ على ألسنةِ بعضِ العربِ في كلامِهم، ولا ريبَ أنَّ علماءَ اللغةِ القدماءَ قد استوقفتهم هذه الظاهرةُ ولفتُ انتباهِهم، فحاولوا تفسيرِها وتحليلُها وتعليلُها، ونجدُ سيبويه يناقشُ تلكَ القضيةَ في كتابِه، فحينما يطلقُ مصطلحَ (التشليل) ومرةً (التضعيف)، وكلاهما بمعنى واحدٍ، يقولُ في أحدِ المواقعِ عنِ (التشليل): "ومنَ العربِ منْ يثقلُ الكلمةَ إذا وقفَ عليها، ولا يثقلُها في الوصلِ"<sup>(١)</sup>، وتحدَّثَ عن التضعيفِ في أكثرِ من موضعٍ، قالَ: "فَأَمَّا المرفوعُ والمضمونُ فإنهُ يوقفُ عندهُ على أربعةِ أوجهٍ: بالإشمامِ وبغيرِ الإشمامِ، كما تقفُ عندَ المجزومِ والساكنِ، وبأنْ ترومَ التحريلَ، وبالتضعيفِ"<sup>(٢)</sup>، وفي موضعٍ آخرَ قالَ: "وأمَّا

(١) الكتاب .٢٩/١

(٢) السابق .١٦٨/٤

التضعيفُ فقولكَ: هذا خالدٌ، وهو يجعلٌ، و هذا فرجٌ، حدثنا بذلك الخليل  
عن العربِ<sup>(١)</sup>.

وقالَ قطربُ: "وَمَا التَّشْقِيلُ - وَهُوَ قَلِيلٌ شَادٌ - لِغَةُ أَسْدِيَّةٍ، وَذَلِكَ قَوْلُ  
بعضِهِمْ فِيمَا كَانَ الْحَرْفُ قَبْلَ الْأَخِيرِ مُتَحْرِكًا: هَذَا عَمْرٌ، وَخَالدٌ، وَعَبْدُ الْمَلْكُ،  
وَهُوَ يَضْرِبُ وَيَقْتَلُ، فَتَقْلُوا فِي الْوَقْفِ خَاصَّةً؛ لِيَدْلُوا عَلَى أَنَّ الْأَخِيرَ مُتَحْرِكٌ فِي  
الْوَصْلِ إِذَا سُكِّنَ الْأُولُّ؛ لِأَنَّ الْمُنْقَلَ حِرْفَانَ: الْأُولُ سَاكِنٌ، وَالثَّانِي مُتَحْرِكٌ؛  
لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانَ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ مَصْطَلُحَ التَّشْدِيدِ عَلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، قَالَ السِّيرَاوِيُّ:  
"إِذَا شَدَّدُوا وَقَفُوا عَلَى الْحَرْفِ مُشَدَّدًا، فَالْحَرْفُ المُشَدَّدُ حِرْفَانٌ، وَإِذَا وَقَفُوا  
عَلَيْهِ اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُبَدِّلُ مِنَ التَّحْرِيَكِ فِي الْوَصْلِ"<sup>(٣)</sup>.

وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي عَلَى الْفَارَسِيِّ أَنَّ التَّشْقِيلَ فِي الْوَقْفِ مُخْتَصٌ بِالشِّعْرِ  
وَالْمُضْرُورَةِ، أَمَّا فِي سُعَةِ الْكَلَامِ فَغَيْرُ جَائِزٍ، يَتَضَرُّعُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: "وَقَدْ يُجْبِرُونَ  
الْوَقْفَ مُجْرِي الْوَصْلِ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، فَيَبْتَوَنُ فِيهِ مَا حَكَمَهُ أَنْ يَبْتَتِ فِي  
الْوَقْفِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَوْجَدَ بِهِ فِي التَّنْزِيلِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ  
لِتَصْحِيحِ وزْنِ، أَوْ إِقَامَةِ قَافِيَّةٍ، وَذَانِكَ لَا يَكُونُانِ فِي التَّنْزِيلِ"<sup>(٤)</sup>.

(١) السَّابِقُ ١٦٩/٤.

(٢) معانِي الْقُرْآنِ وَنَفْسِيرُ مَشْكُلِ إِعْرَابِهِ ٧٤/١.

(٣) شَرْحُ كِتَابِ سَبِيِّوْيَهِ ٤١/٥.

(٤) الحِجَّةُ لِلْقَرَاءِ السَّبْعَةِ ٣٦١، ٣٦٠/٢.

لكنَّ الزمخشريَّ اتَّخَذَ مسَايِّراً مغايِّراً؛ إذ يرى أنَّ ذلِكَ غيرُ مختصٍ  
بضرورةِ الشِّعْرِ<sup>(١)</sup>. وإلى خلَافِهِ ذهَبَ ابنُ يعيش<sup>(٢)</sup>.  
ويرى الرَّضِيُّ أنَّ لِيسَ فِي كَلَامِ سَيِّبوِيهِ مَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ ذلِكَ خاصٌّ  
بِالضرُورةِ والشَّدْوِ<sup>(٣)</sup>.  
أَمَّا السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ فَيُؤكِّدُ أَنَّ التَّشْدِيدَ - وَقْفًا - لِغَةٌ مُسْتَقْلَةٌ، وَلَيْسَ  
ضرُورةً أَوْ اضْطَرَارًا<sup>(٤)</sup>.

وَاحْتَاجَ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِمَاءُ بِشَوَاهِدٍ شَعْرِيَّةٍ كَثِيرَةٍ لِظَاهِرَةِ الْوَقْفِ  
بِالتَّشْقِيلِ، فَمَنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup> :  
ضَحْكٌ يَحْبُّ الْحُلْقَ الْأَضْحَمَّا.

يريدُ: الأَضْحَمُ، فَشَقَّلَ الْمِيمَ. وفي تَعْلِيقِ السِّيرَافِيِّ عَلَى الْبَيْتِ يُوَضِّحُ أَنَّ الْأَصْلَ  
فِي إِلَاقِ التَّشْدِيدِ فِيمَا فِيهِ تَنْوِينُ الْمَرْفُوعِ وَالْمَخْفُوضُ دُونَ الْمَنْصُوبِ، وَذَلِكَ أَنَّ  
الْمَنْصُوبَ الْمَنْوَنَ إِذَا وُقِّفَ عَلَيْهِ أَبْدَلُوا مِنَ التَّنْوِينِ أَلْفًا فَيَتَحَرَّكُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ  
الَّذِي قَبْلَ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا، وَإِذَا تَحَرَّكَ حَرْفُ

(١) انظر المفصل ٤٨٠.

(٢) انظر شرح المفصل ٢٣٢/٥.

(٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٢٠/٢.

(٤) انظر الدر المصنون ١٩٢/٧.

(٥) الرَّجُزُ لِرَؤْيَةِ بْنِ الْعَجَاجِ فِي مَلْحِقِ دِيْوَانِهِ ١٨٣، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١، ٢٩/١، وَالْأَصْوَلِ ٤٥٣/٣، وَالْحَجَةِ لِلْقَرَاءَ ٣٦١/٢، وَالْمَنْصُفِ ١٠٢/١، وَالْمَخْسُبِ ١٠٢/١، وَضَرَائِرِ الشِّعْرِ ٥١.

الإعراب استُغْنِيَ عن التشديد ثم يلحق المفوع والمحروز في القوافي الوصل بالواو والياء، فيقال: عيَّلُوا وعيَّلَى على وجه إطلاق الشعر، لا على أنه بدُّل من التنوين؛ لأنَّ القوافي يدخلُها من الياء والواو ما لا يدخلُ في الكلام<sup>(١)</sup>.

لكنَّ ابن جني يصرُّخ بأنَّ هذه الظاهرة من قبيل الشذوذ؛ حيث علقَ على الشاهد المذكور؛ مؤكِّداً أنَّ فيه شذوذين: أحدهما: التشليل في الوقف، والآخر: إجراء الوصل مجرى الوقف، متابعاً في ذلك شيخه أبا عليِّ الفارسي<sup>(٢)</sup>.

وفي تعليق آخر له يرى أنَّ الشاعر أراد: الأضخم، بتحجيف الميم، وهذا التشليل إنما يكون في الوقف؛ ليعلم باجتماع الساكنين في الوقف أنَّه مُتحرِّك في الوصل؛ حرصاً على البيان...<sup>(٣)</sup>

ومن شواهدهم على هذه الظاهرة قوله<sup>(٤)</sup>:

<p>لقد حَشِّيَتْ أَنْ أَرَى جَدَبَا</p> <p>تَرْتُكْ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبِّبَبَا</p> <p>أَوْ كَالْحَرِيقِ وَاقِقَ الْفَصَبَبَا</p>	<p>فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَا</p> <p>كَانَهُ السَّيْلِ إِذَا اسْلَكَبَا</p> <p>وَالْتَّبَنَ وَالْحَلْفَاءَ فَالْتَّهَبَا</p>
---	---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه ٤٢/٥.

(٢) انظر المحتسب ١٠٢/١.

(٣) انظر المنصف ١٠/١.

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٦٦، والكتاب ٤/١٧٠، والمقاصد الشافية ٨/١٢٤، ولريبيعة بن صبح في سفر السعادة ٤٦/١، وبلا نسبة في القوافي للأخفش ١٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٦/٢.

حَتَّى تَرَى الْبُوَيْلَ الْإِزَّةَ  
مِنْ عَدَمِ الرُّسْعِيِّ قَدْ اقْرَعَّهَا

أي: أخصب، وسبب، والقصب، والتهب؛ ولكنَّه ثَقَلَ الباء وأجرى  
الوصل مجرى الوقف، ويرى ابن عصفورٍ أنَّ الشَّاعِرَ ثَقَلَ هنا للضرورة، وكأنَّه  
ثَقَلَ وهو ينوي الوقف على الباء، ثم وصل القافية بالألف، فاجتمع له  
ساكنان، فحرَّكَ الباء وأبقى التَّضْعِيفَ؛ لأنَّه لم يعتد بالحركة لكونها عارضةً؛  
بل أجرى الوصل مجرى الوقف<sup>(١)</sup>.

وقوله<sup>(٢)</sup>:

جَارِيَةٌ لَيْسْتُ مِنَ الْوَحْشَةِ  
لَا تَلْبَسِ الْمِنْطَقَ بِالْمُتَنَّ

إِلَّا بَيْتٌ وَاحِدٌ بَيْتٌ  
كَأَنْ مَجْرِيَ دَعِيَّهَا الْمُسْتَنِّ

فُطْنَةٌ مِنْ أَجَوَّدِ الْفُطْنَةِ.

الأصل: **الفُطْنَة**؛ ولكنَّه ثَقَلَ في الوقف<sup>(٣)</sup>.

وقوله<sup>(٤)</sup>:

إِنَّا مُحِيُّوكَ فَاسْلِمْ أَيْهَا الطَّلْلُ  
وَإِنْ بُلِيتَ وَإِنْ طَالَتْ بِكَ الطِّيلُ.

(١) انظر ضرائر الشعر ٥١.

(٢) الجزء غير منسوب في العين ٨/٤٣، والنواذر في اللغة ٤٦٤، واصلاح المنطق ١٢٩، وتحذيب اللغة ١٤/٤٨، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٤٣/٧.

(٣) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٠، والمحكم ٣٤٣/٧.

(٤) البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ٢٣، وتصحیح الفصیح ٢٥٠، وتحذیب اللغة ١٤/١٥، وإسفار الفصیح ١/٥٥٥، ٩/٢٣، ویروی: الطَّلْلُ، وفي كلتا الروايتين بالتحفيف، وأورده ابن السکیت شاهداً على التَّقْلِيل في إصلاح المنطق ١٢٩.

ذكره ابن السكّي提 مُيَسِّنَا أَكْمَمْ يُتَقْلِلُونَ كثِيرًا في الشِّعْرِ، والأَصْلُ:  
الطلُّ، والطِّيلُ، ويروى: الطَّوْلُ<sup>(١)</sup>.

وقال<sup>(٢)</sup>:

مَدًّا بِأَعْنَاقِ الْمَطَّيِّ مَدًّا  
حَتَّى تُوَافِيَ الْمُوْسَمُ الْأَبْعَدَّا  
أَرَادَ الْأَبْعَدَ؛ وَلَكَنَّهُ وَقَفَ فَشَدَّدَ، ثُمَّ أَجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ مُجْرَاهُ فِي  
الْوَقْفِ<sup>(٣)</sup>.

وقوله<sup>(٤)</sup>:

لِيَتْ شَبَابِي عَادَ لِي الْأَوَّلِ  
وَعَصْرَ عِيشِيْ قَدْ خَلَا أَزْغَلِ  
تَعَرُّضَ الْمَهْرَةِ فِي الطِّلْوَلِ  
تَعَرَّضْتُ لِي بِمَجَازِ حَلِّ  
بِمَثَلِ جَيْدِ الرَّئِمَةِ الْعُطْبَلِ  
تَعَرَّضًا لَمْ تَأْلُ عن قَتْلِ لِّ  
فَأَرْدَفْتُ حَبَّلًا عَلَى حَبَّلِ  
مَلَءَ الْبَرِيمِ مَتَّاقِ الْخَلْخَلِ  
يَا صَاحِ لَا تَكْثُرْ بَهَا عَزْلَلِ  
كَالثَّقْلِ إِذْ عَالَ بِهِ الْمَعَلِّي  
أَرْضَى بِإِلْفِ بَعْدَهَا مُبَنْدَلِ  
فَلَمْ أَكُنْ - وَالْمَالِكِ الْأَجْلِ -

(١) انظر إصلاح المنطق . ١٢٩

(٢) الرجز بلا نسبة في الحكم والمحيط الأعظم ٣١/٢، ولسان العرب ٩٠/٣، ونتاج العروس ٤٣٩/٧

(٣) انظر الحكم والمحيط الأعظم ٣١/٢

(٤) الرجز لرجل من بني أسد في الكتاب ٤/١٧٠، ولرجل من قucus في جامع البيان ٦/١٧١، ولمنظر بن مرثد الأسدبي في شرح أبيات سبيويه ٢/٣٢٤، وبلا نسبة في معاني القرآن وتفسير مشكك إعرابه لقطرب ١/٧٥، ومجالس ثعلب ١/٥٣٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٧١.

إن صح عن داعي الهوى المضل	بخلة عنها ولا محتل
معتسِرٌ للصرم أو مُبدِلٌ	صُحُّو ناسي الشوقِ مُستَبِلٌ
بيازِل وَجْنَاءَ أو عَيْهَلٌ	فسلٌ هم الوامقِ المغتَلٌ
بَيْنَ رَحْيَ الْحَيْزُومِ وَالْمَرْحَلِ	ترى مرادَ نسْعَهِ الْمُدْخَلِ
مَثْلَ الزَّحَالِيفِ بَنْعَفِ التَّلِ	بَسْلِمٌ مِنْ دَفَّتِهِ الْمَزَلِ
وَعُنْقِي كَالْجِدْعِ مُتَمَهِّلٌ	نُوطَ إِلَى صَلْبِ شَدِيدِ الْحَمَلِ
بِأَوْبِ ضَبَّاعِي مَرِحِ شَمَلٌ	أَذْرِي أَسَاهِيَّكِ عَتِيقِ أَلِّ
بَعْدَ السَّرِيِّ مِنَ النَّدِيِّ الْمَخْضَلِ	كَأَنَّ مَهْوَاهُ عَلَى الْكَلَكَلِ

أراد: الأول، وأزغلي، والطول، والطبل، والطبل، والخلخل، وبدل، والمغلل،  
وعيهل، والمدخل، والمرحل، والكلكل؛ ولكنَّه ثَلَّلْ ثُمَّ نوى الوقف، وعلَّقَ  
الأخفش على ذلك بأنَّ هذا التشقيل في الوقف لغة قوم من العرب، يقولون:  
هذا خالدُ، فيقلُّون إذا وقفوا<sup>(١)</sup>.

وعرج ابن جني على قوله: (عيهلي) فأوضحَ أنَّ "إثبات الياء مع التَّضَعِيفِ طَرِيفٌ؛ وذلِكَ أَنَّ التَّشقيلَ مِنْ أَمَارَةِ الْوَقْفِ، وَالْيَاءَ مِنْ أَمَارَةِ الإِطْلَاقِ، فَظَاهِرُ هَذَا الْجَمْعُ بَيْنَ الْضَّدَّيْنِ، فَهُوَ إِذَا مَنْزَلَةُ بَيْنَ الْمَنْزَلَيْنِ، وَسَبْبُ

(١) انظر القوافي للأخفش . ١٠١

جوائز الجمع بينهما أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما قد كَانَ جائِزًا عَلَى انفراِدِهِ، فَإِذَا جُمِعَ  
بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَمْ يُكَلِّفْ إِلَّا بِمَا مِنْ عَادِتِهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مُفَرِّدًا<sup>(١)</sup>.  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

يَا عُمَرَ بْنَ عُمَرَ الْأَكْرَمِ  
الْحَكْمِيُّ الْمَاجِدُ الْمُسْلِمُ  
يُرِيدُ: الْأَكْرَمُ، وَالْمُسْلِمُ<sup>(٣)</sup>.  
وَكَذَا<sup>(٤)</sup>:

عَفَا مِنْ آلِ لِيلَى السَّهْبُ فَالْأَمْلَاحُ فَالْغَمْرُ  
وَقَوْلُ الْآخِرِ<sup>(٥)</sup>:  
لَعْبُ الرِّيَاحِ بِهَا وَغَيْرُهَا  
بَعْدِي سَوْفَى الْمُوْرِ وَالْقَطْرِيِّ.  
فَسَرَ السَّيْرَافِيُّ تَشْقِيلَ الرَّاءِ فِي الْبَيْتَيْنِ، مَعَ إِطْلَاقِ الْقَافِيَّةِ بِالْلَّوَّا وَالْلَّيَاءِ،  
بَأَنَّ الشَّاعِرَ أَبْقَى التَّشْقِيلَ عَلَى حَالِهِ، ثُمَّ نَوَى الْوَقْفَ مَعَ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ<sup>(٦)</sup>.

(١) الخصائص ٣٦١/٢.

(٢) الرجز للركبي في معاني القرآن ومشكل إعرابه لقطر ب ٧٥/١.

(٣) انظر معاني القرآن ومشكل إعرابه ٧٥/١.

(٤) البيت من المخرج، وهو لطفة بن العبد في ديوانه ١٩٣، ولسان العرب ٦٠٦/٢، وتأج العروس ١٠٥/٧، وروايته فيما سبق: (فالغمُر)، وقد أورده السيرافي شاهدًا برواياته أعلىه بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه ٤٢/٤.

(٥) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمي في ديوانه ٥٤، وأشعار ستة المحالين ٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢، وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢، وروايته فيما سبق: (والقطُر)، وأورده السيرافي بالرواية أعلىه شاهدًا بلا نسبة في شرح الكتاب ٤٢/٥.

(٦) انظر شرح كتاب سيبويه ٤٢/٥.

وَكَوْلَهُ<sup>(١)</sup>:

ضَخْمٌ نَجَارِي طَيِّبٌ عُنْصُرِي

وَنَحْوُ قَوْلَهُ<sup>(٢)</sup>:

يَا لِيَّهَا قَدْ خَرَجْتُ مِنْ فُمَّهُ  
حَتَّى يَعُودَ الْمَلَكُ فِي أُسْطُمَّهُ  
أَيْ: فُمَّهُ؛ وَلَكَنَّهُ نَوْيُ الْوَقْفِ عَلَى الْمِيمِ؛ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرِي الْوَقْفِ  
فَثَقَلُ<sup>(٣)</sup>، وَصَرَّحَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ التَّشْقِيلَ - هُنَا - لِغَةٌ لَا ضَرُورَةُ، وَذَلِكَ فِي  
مَعْرُضِ رَدِّهِ عَلَى ابْنِ عَصْفُورٍ، الَّذِي يَرِي ذَلِكَ مِنْ أَقْبَحِ الْمُضْرُورَاتِ<sup>(٤)</sup>.  
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

يَقُولُ: أَصْبَحْ لَيْلٌ، لَوْ يَفْعَلُ  
حَتَّى إِذَا الصَّبَحُ بَدَا الْأَشْعَلُ  
ظَلَّ كَسِيْفٌ شَافِهِ الصَّيْقَلُ

حِيثُ ثَقَلَ الشَّاعُرُ، ثُمَّ أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرِي الْوَقْفِ<sup>(٦)</sup>.

(١) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢١٤/٣، والتمام في أشعار هذيل ٢١٩، والمحتسب ٧٩/١، والفائق في غريب الحديث ٣٥٤/٣، وخرانة الأدب ٩٤/٢.

(٢) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٧/٢، وتجزير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ١٠٣٨/٢، وللأقيل في النظم المستعدب ٤٥، ولمحمد بن ذؤيب العماني في لسان العرب ٤٥٩/١٢، وبلا نسبة في المحتسب ٧٩/١، والخصائص ٢١٤/٣، وشرح المفصل ٣٨٨/٥.

(٣) انظر المحتسب ٧٩/١، والخصائص ٢١٤/٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل ٢١٩، وشرح المفصل ٣٨٨/٥.  
(٤) انظر التنديل والتكميل ١٨٧/١.

(٥) الرجز لـ هميـان بن قحـافة في الصـاهـل والـشـاحـجـ ٤٦١، وارتـشـافـ الضـربـ ٨١٠/٢.

(٦) انظر رسالة الصـاهـل والـشـاحـجـ ٤٦١، وارتـشـافـ الضـربـ ٨١٠/٢ ..

ولم أقف على شواهد نثريّة للنحوين تنافس شواهد الشعر في الكثرة؛  
إلا ما ذكروه من أمثلة تُعرّز هذه الظاهرة، وذلك قولهم: هذا خالد وجعفر  
وفرج، والرجل، عبد الملّك، وهو يضرب ويقتل.... على ما سبق ذكره.  
غير أن قطرباً صرّح بأنه حكى له أئمّة قالوا: هذا القضل والعضد،  
فحركوا في الساكن وشددوا<sup>(١)</sup>.

وعرض ابن جني لتجيئه كلمة (عُفرَّان) – بتشديد الباء – توجيهًا  
لغويًا، ففصل تفصيلًا جيدًا؛ يدل على حذفه ومهارته اللغوية، فجعل لها  
تجيئين أفضلاً لهما أن يكون الألف والنون زائدين، وأن الباء هو حرف  
الإعراب، وحرف الإعراب يلحوظ التشكيل في الوقف، فكأن عربانًا لذلك  
عقرب، ثم لفّها التشكيل؛ لتصوّر معنى الوقف عليها عند اعتقاد حذف  
الألف والنون من بعدها، فصارت كأنها (عقرب)، ثم لفّها الألف والنون؛  
فبقي على تشكيله<sup>(٢)</sup>.

وكالتأويل السابق وجّه تشديد الميم من (فم) في بعض اللغات؛ إذ  
يرى أبو الفتح أن أصل ذلك أئمّة تقلّوا الميم في الوقف؛ فقالوا: هذا فم، كما

(١) انظر معاني القرآن لقطرب ٧٥/١

(٢) انظر الخصائص ٢١٣/٣

يقولون: هذا خالدٌ، وهو يجعلُ، ثم إِنَّمَا أَجْرَوْا الْوَصْلَ بِمَرْجِي الْوَقْفِ، فَقَالُوا: هذا فُمٌّ، وَرَأَيْتُ فَمًا<sup>(١)</sup>.

وَأَوْضَحَ ابْنُ سَيِّدَةِ أَنَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ هِيَ لِغَةُ مَنْ قَالَ: رَأَيْتُ الْحَجَرَ<sup>(٢)</sup>؛ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُفْصِحْ عَنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الْلِّغَةِ، وَمِنْ أَيِّ الْقَبَائِلِ هُمْ؟ وَصَرَّحَ النَّسْفِيُّ بِأَنَّ الْجِنَّ وَالْقَطْنَ لِغَةٌ، دُونَ تَفْصِيلٍ<sup>(٣)</sup>. وَعَلَّقَ الرَّمْخَشْرِيُّ عَلَى قَوْلِهِمْ: نَخْلٌ عَمْ، بِأَنَّ هَذَا التَّضْعِيفُ هُوَ الَّذِي يَزَدُ فِي الْوَقْفِ؛ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ بِمَرْجِي الْوَقْفِ<sup>(٤)</sup>.

أَمَّا الْقُرَاءُ فَقَدْ كَانَتْ عَنْ آيَتِهِمْ بِالْوَقْفِ عَنْ آيَةَ فَائِقَةً؛ حِيثُ دَرَسُوا الْوَقْفَ وَصَنَفُوا فِيهِ، وَعَلَّلُوهُ، وَبَيَّنُوا أَنْوَاعَهُ، وَمِنْ تَلَكَ الْأَقْسَامِ الْوَقْفُ بِالْتَّقْيِيلِ، وَمَا رُوِيَ مِنْهُ عَنِ الْقُرَاءِ مِنْ نَمَادِجِ صَالِحَةٍ، لَهُيَ جَدِيرٌ بِالْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ. وَتَأْسِيسًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ حَاوَلَتُ اسْتَقْصَاءَ تَلَكَ الْمَوَاضِعِ مُجْتَهِدًا قَدْرَ الْإِمْكَانِ، وَأَزْعَمْ أَنِّي رَصَدَتُ عدَّاً مِنَ الْقَرَاءَاتِ لَمْ تُحْصَ لَمْ تُدْرَسْ مِنْ قَبْلِ - عَلَى حَدِّ عِلْمِي - فِيمَا يَحْصُ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ.

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٩٢/٢، وانظر شرح المفصل ٣٨٨/٥.

(٢) انظر الحكم ٤٩/٥.

(٣) انظر طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ٧٠.

(٤) انظر الفائق في غريب الحديث ١٧٦/١.

فمن ذلك ما نقل عن عصمة عن عاصمٍ أَنَّهُ قرأ شذوذًا ﴿مُسْتَطَرٌ﴾<sup>(١)</sup>، بتشديد الراء<sup>(٢)</sup>، وعَقَبَ أبو عمرو الداني على هذه القراءة بقوله: "ومثلُ هذا إِنَّمَا يجوزُ في الوقفِ على مذهبِ بعضِ العربِ، وهمُ الذين يبالغونَ في البيانِ عن كيفيةِ حركاتِ أواخرِ الكلمِ في الفصلِ، فيشيدُونَ الحرفَ الأَخِيرَ مِنْهُنَّ إِذَا وقفوا عَلَيْهِنَّ، فيقولونَ في الوقفِ: هذا مُحَمَّدٌ، ومررت بخالدٍ، ورأيتَ أَحْمَدَ، يجتمعونَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ..."<sup>(٣)</sup>.

وذهب الأهوازيُّ وابنُ الباذشِ إلى أنَّ التشقيلَ في الوقفِ لم يأخذ به أحدٌ من القراءِ إِلا حرفًا واحدًا، ثمَّ ذكرَاهذه القراءة<sup>(٤)</sup>، ويتناقضُ الأهوازيُّ في حكمِه هذا، ثمَّ يتابعه ابنُ الباذشِ في هذا التناقضِ؛ إذ نقلَ ابنُ الباذشِ عنِ الأهوازيِّ قوله: رأيُتُ مَنْ يذكُرُ التَّشْدِيدَ فِي ﴿الْخَبَأِ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿مَلِءِ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿جُرْءِ﴾<sup>(٧)</sup> ونحوهُنَّ، أي: الخبأ، وملء، وجَرْءٌ، ثمَّ يؤيده ابنُ الباذشِ؛ مبيّنًا أنَّ ذلكَ من بابِ الوقفِ بالتَّضعيفِ<sup>(٨)</sup>.

(١) القمر: ٥٣.

(٢) انظر قراءة عاصم جامع البيان في القراءات السبع ١٦١٧/٤، والكامل في القراءات ٦٤٣، والإقناع ٢٥٣، والمحرر الوجيز ٥/٢٢٢.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع ١٦١٧/٤.

(٤) انظر الإقناع في القراءات السبع ٢٥٣.

(٥) النمل: ٢٥.

(٦) آل عمران: ٩١.

(٧) الحجر: ٤٤.

(٨) انظر الإقناع ٢٠١.

والصَّحِيقُ أَنَّ بعْضًا مِنْ سَبِّقُوهَا ذَكَرُوا أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِعٍ لِلْقُرْءَاءِ رُؤِيَ عَنْهُمُ الْأَدَاءُ بِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ.

فَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ جَنِي قَرَاءَةً شَاذَةً لِلْزَّهْرِيِّ<sup>(١)</sup>: **بَيْنَ الْمَرْءَ وَزَوْجِهِ** <sup>(٢)</sup> بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ دُونَ هِزِّ، ثُمَّ وَجَهَ تَلَقَّ الْقِرَاءَةَ بِأَنْ يَكُونَ أَرَادَ تَخْفِيفَ (الْمَرْءَ)؛ وَلَكِنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ بَعْدَ التَّخْفِيفِ، فَصَارَ (الْمَرْءَ)، ثُمَّ ثَقَلَ لِلْوَقْفِ، عَلَى مَذْهِبِ مَنْ قَالَ: هَذَا خَالِدٌ، وَهُوَ يَجْعَلُ، وَمَرَرَتُ بِفَرْجٍ، ثُمَّ أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرِي الْوَقْفِ، وَأَثْبَتَ التَّشْقِيلَ<sup>(٣)</sup>.

وَكَذَلِكَ وَجَهَ أَبُو الْفَتْحِ قِرَاءَةً شَاذَةً لِأَبِي جَعْفَرٍ وَالْزَّهْرِيِّ: (جُرَّا)<sup>(٤)</sup>، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: **ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُرَّا** <sup>(٥)</sup>، فَعَلَقَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ إِيْرَادِهَا بَعْدَ تَوْجِيهَاتٍ؛ مِنْهَا: أَنَّ الْأَصْلَ: (جَزِئًا) بِالْهَمْزَةِ، ثُمَّ حُفِّظَتْ هَمْزَتُهُ، ثُمَّ وَقَفَ فَشَدَّدَ؛ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مَجْرِي الْوَقْفِ<sup>(٦)</sup>. وَذَهَبَ ابْنُ عَطِيَّةَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لِغَةً فِي الْوَقْفِ، فَأَجْرَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ مَجْرَاهُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ<sup>(٧)</sup>.

(١) وَرَدَتْ قِرَاءَةُ الْزَّهْرِيِّ فِي مُخْتَصِّرِيْ فِي شَوَّادِ الْقُرْآنِ ١٥، وَالْمُخْتَسِّبِ ١٠١/١، وَالْمُخْرِجِ الْوَجِيزِ ١٨٨/١.

(٢) الْبَقْرَةُ: ١٠٢.

(٣) اَنْظُرْ الْمُخْتَسِّبَ ١٠١/١.

(٤) اَنْظُرْ قِرَاءَةَ أَبِي جَعْفَرٍ وَالْزَّهْرِيِّ فِي إِعْرَابِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَعَلَلَهَا ٤٨٧/٢، وَالْمُخْتَسِّبَ ١٣٧/١، وَالْكَشْفُ وَالْبَيَانُ ٢٥٦/٢، وَالْمُخْرِجُ الْوَجِيزُ ٣٥٥/١.

(٥) الْبَقْرَةُ: ٢٦٠.

(٦) اَنْظُرْ الْمُخْتَسِّبَ ١٣٧/١.

(٧) اَنْظُرْ الْمُخْرِجُ الْوَجِيزُ ٣٠٨/٢.

وكذا عَقَبَ ابْنُ جَنِي عَلَى قِرَاءَةِ الزُّهْرِيِّ (جُزُّ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَجْعَلْتُ عَلَيَّ كُلَّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ بُجُزْعًا ﴾<sup>(١)</sup>، فَنَعَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ بِأَنَّهَا لِغَةٌ مَصْنُوعَةٌ، وَلَيْسَتْ عَلَى أَصْلِ الْوَضْعِ، وَالْأَصْلُ: جُزْءٌ؛ وَلَكِنَّهُ حَذْفَ الْهَمْزَةِ، وَأَلْقَى حَرْكَتَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ نَوَى الْوَقْفَ عَلَى لِغَةٍ مَنْ شَدَّدَ فِي الْوَقْفِ، ثُمَّ أَطْلَقَ وَهُوَ يَرِيدُ نِيَّةَ الْوَقْفِ وَأَقْرَرَ التَّشْدِيدَ<sup>(٢)</sup>. وَجَعَلَ مِنْهُ قِرَاءَةً مَنْ قَرَأَ (الْخَبَّ) فِيمَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى ابْنُ خَالِوِيِّ وَالرَّمْخَشْرِيُّ قِرَاءَةَ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ﴿ وَالْبُدَنَ ﴾<sup>(٤)</sup> وَقَفًا مَعَ تَشْدِيدِ النُّونِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرِي الْوَقْفِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ مِنَ التَّشْقِيلِ الْجَائِزِ فِي الْوَقْفِ، كَمَا يَرِى أَبُو حِيَّانَ فِي أَحَدِ وَجْهَيِ التَّأْوِيلِ<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ عَرَضَ أَبُو حِيَّانَ - تَارَةً أُخْرَى - لِقِرَاءَةِ الزُّهْرِيِّ وَأَبِي جَعْفَرٍ ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾<sup>(٧)</sup>، بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ مَضْمُومَةً مِنْوَنَةً؛ حِيثُ وَجَهَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ، ثُمَّ نَقَلَ حَرْكَتَهَا إِلَى السَّاکِنِ قَبْلَهَا (الْفَاءِ)، ثُمَّ شَدَّدَ الْفَاءَ؛ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرِي الْوَقْفِ<sup>(٨)</sup>.

(١) المحرر: ٤٤.

(٢) انظر المحتسب ٤/٢.

(٣) انظر السابق.

(٤) المحرج: ٣٦.

(٥) انظر مختصر في شواد القرآن، ٩٧، والكشف ١٥٨/٣، ومفاتيح الغيب ٢٢٦/٢٣.

(٦) انظر البحر المحيط ٥٠٩/٧.

(٧) النحل: ٥.

(٨) انظر البحر المحيط ٥٠٦/٦.

وُقِلَ - أَيْضًا - عَنْ أَبْنِ كَثِيرٍ - فِي قِرَاءَةِ شَادَّةَ - أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ  
﴿الْأَمْدُ﴾ (١) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ مَعَ الْوَقْفِ (٢).

وَقَرَأَ خَلْفُ ﴿هَنِئَا مَرِيَّا﴾ (٣)، فَحَذَفَ الْهَمْزَةَ وَشَدَّ الْيَاءَ عَلَى نِيَةِ  
الْوَقْفِ (٤). وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ خَلْفٍ - أَيْضًا - ﴿لَا تُضَارَ﴾ (٥) بِسَكُونِ الرَّاءِ  
وَتَشْدِيدِهَا مَعَ إِرَادَةِ الْوَقْفِ (٦).

وَيَتَخَذُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ مَسَارًا مُغَايِرًا عَنْهُ الْحَدِيثِ عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ،  
فَتَمَامُ حَسَانٍ يُنْكَرُ هَذَا الْمَسْمَىُ، وَيُدْفَعُ الرُّزْعَمُ بِالْتَّشْقِيلِ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ؛  
مُوضِحًا أَنَّ "الْتَّشْدِيدَ لِيُسَمُُ الْمَصْوُدُ" بِهِ تَضَعِيفُ الْحَرْفِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَبِيهٌ بِقَلْقَلَةِ  
بَطِيءَةِ لِلْحَرْفِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ (٧).

وَبِرِى عَبْدُ الصَّبُورِ شَاهِينَ أَنَّ التَّشْقِيلَ فِي الْوَقْفِ يَعْنِي شَدَّةَ الْضَّغْطِ  
عَلَى الصَّامِتِ الْأَخِيرِ فِي الْكَلِمَةِ حَتَّى يَصْبَحَ مَشَدَّدًا (٨).

أَمَّا إِبْرَاهِيمَ أَنِيسَ فَيَجْنَحُ إِلَى أَنَّ الْذِينَ سَلَكُوا مَسْلَكَ التَّشْقِيلِ قَدْ  
اسْتَعَاضُوا عَنْ سُقُوطِ حَرْكَاتِ الْإِعْرَابِ فِي وَقْفِهِمْ بِتَضَعِيفِ أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ

(١) الْحَدِيدُ: ١٦.

(٢) انظر قراءة ابن كثير في عناية القاضي، ١٥٨/٨، وفتح القدير للشوكاني ٥/٢٠٧.

(٣) النساء: ٤.

(٤) انظر الكامل في القراءات العشر ٤٣١.

(٥) البقرة: ٢٣٣.

(٦) انظر الكشاف ١/٢٨٠، وأنوار التنزيل ١/١٤٤.

(٧) اللغة العربية مبناتها ومعناها ٢٧٢.

(٨) انظر أثر القراءات في الأصوات والتحو العربي ٣٧١.

الموقف عليها، وكانَ هؤلاء يُقْوِنُ النَّبَرَ مَكَانَةً رَغْمَ الْوَقْفِ، كما أنكَرَ الْوَقْفَ بالتشقِيلِ في القرآنِ الْكَرِيمِ؛ مُعِلِّلاً ذلِكَ بِقَلْةِ النَّقْلِ عَنِ الْقُرْءَاءِ فِيمَا يَخْصُّ الْوَقْفَ بالتشقِيلِ، إِلَّا فِيمَا رُوِيَّ عَنْ قِرَاءَةِ عَاصِمٍ، وَهُوَ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْقِلَّةَ لَا يُعْتَدُ بِهَا، وَتَنْطَوِي وَجْهَهُ نَظِيرِهِ فِي أَنَّ تَرْكَ التَّشقِيلِ فِي الْمُتَنَّقِلِ - أَصَلًا بِحَسْبِ صَيْغَتِهِ وَمَادِيَهِ - هُوَ دَلِيلٌ قَوِيٌّ وَحْجَةٌ دَامِغَةٌ عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ الْقَرَائِيَّ فِي لُجْجَةِ قُرْيَشٍ وَمَنْ تَابَعَهُمْ لَا يَعْرُفُ الْوَقْفَ بِالْتَّشقِيلِ، وَأَنَّ ذلِكَ - حَسْبَمَا يَرَاهُ - إِنَّمَا تَعْرُفُهُ الْلَّهَجَاتُ الْأُخْرَى<sup>(١)</sup>.

وَمَا ذَكَرَهُ الْقَدَامِيُّ مِنْ تَضَعِيفِ الْحُرْفِ الْأَخِيرِ وَتَشَقِيلِهِ بِإِظْهَارِ الْحَرْكَةِ أَوْلَى بِالْقِبْوَلِ، أَمَّا مَا ذَكَرَهُ تَمَامُ حَسَانٍ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّنَا عِنْدَمَا نَزَنَ الْمُوْقَوْفَ عَلَيْهِ بِالْتَّشقِيلِ، فَالصَّامِتُ الْمُوْقَوْفُ عَلَيْهِ يُقَابِلُ فِي الْمِيزَانِ الْصَّرْفِيِّ بِصَامِتَيْنِ، وَلَيْسَ بِصَامِتٍ وَاحِدٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ تَمَامٍ حَسَانٍ، فَوْزُنُ كَلْمَةِ (خَالِدٌ) هُوَ: فَاعِلٌ؛ لِأَنَّ الْزِيَادَةَ إِنْ كَانَتْ بِتَكْرِيرِ حُرْفٍ مِنْ أَصْوَلِ الْكَلْمَةِ، قُوِّبِلَتْ بِتَضَعِيفِ الْحُرْفِ الْمُقَابِلِ لَهُ فِي الْمِيزَانِ، وَكَذَلِكَ يُقَابِلُ الصَّامِتُ الْمُشَدَّدُ الْمُوْقَوْفُ عَلَيْهِ فِي الْمُقْطَعِ الصَّوْتِيِّ بِصَامِتَيْنِ.

#### المبحثُ الرَّابعُ - التَّعْلِيلُ الصَّوْتِيُّ لِلْوَقْفِ بِالْتَّشقِيلِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا

(١) انظر من أسرار اللغة، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٤.

حاول القدامى تفسير ظاهرة الوقف بالتشقّيل عند حديثهم عن ذلك،  
فكان لهم تعليلان:

التعليق الأول: التوكيد والتبين والبالغة بإظهار الحركة:  
وأول من علل هذا النوع من الوقف هو سيبويه؛ موضحاً أنَّ أصحاب  
هذه اللغة أرادوا أنْ يُؤكِّدوا أنَّ الحرف الموقوف عليه غير ساكنٍ حال الوصل،  
قال: "وَأَمَّا الَّذِينَ ضَاعَفُوا فِيهِمْ أَشَدُّ تَوْكِيداً؛ أَرَادُوا أَنْ يُجْبِيَوْا بِحُرْفٍ لَا يَكُونُ  
الذِّي بَعْدَهُ إِلَّا مُتَحْرِكٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْتَقِي سَاكِنًا، فَهُؤُلَاءِ أَشَدُّ مَبَالَغَةً وَأَجْمَعُ"<sup>(١)</sup>.  
وبهذا التعليل علل قطرب؛ مؤكداً أنَّمْ ثقلوا في الوقف خاصَّةً؛ ليدلوا  
على أنَّ الآخر متحرك في الوصل إذا سُكِّن الأول؛ لأنَّ المثقل عبارة عن  
حرفين: ساكن ومتتحرك؛ إذ لا يلتقي ساكنان<sup>(٢)</sup>.  
وأقرباً من ذلك كان تعليلاً السيرافي؛ حيث صرَّح بأنَّ الذين ثقلوا أرادوا  
أنْ يدلوا على أنَّ الحرف المثقل متحرك في الوصل، فإذا شدَّدوا اجتماع لديهم  
ساكنان في الوقف، ومن المعلوم أنَّ الساكنين لا بدَّ أنْ يُحرَكَ أحدهما عند  
الوصل، فشدَّدوا؛ ليدلوا بالتشديد على التحريري وصلاً<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ١٦٨/٤.

(٢) انظر معاني القرآن وتفسير مشكّل إعرابه ٧٥/١.

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه ٩٥/١.

وسار ابن جني على نهجهما في تعليل هذه الظاهرة؛ حيث يرى أنَّ ذلك للإعلام بأنَّ الحرف المضعف متحرَّك في الوصل؛ إذ لا يجوز اجتماع الساكنين في الوصل على هذا الحدِّ، يقول: "وهذا التشغيل إنما يكون في الوقف؛ ليعلم باجتماع الساكنين في الوقف أنَّه متحرَّك في الوصل؛ حرصاً على البيان؛ لأنَّه معلوم أنَّه لا يجتمع في الوصل ساكنان" (١).

التعليق الثاني: الضرورة والاضطرار:

وهو تعليل أبي عليٍّ الفارسيٍّ؛ حيث يرى أنَّ التشغيل في الوقف مختصٌ بالشعر والضرورة، إنما في سعة الكلام فغير جائز؛ يتضح هذا من قوله: "وقد يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر، فيثبتون فيه ما حكمه أنْ يثبت في الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أنْ يؤخذ به في التنزيل؛ لأنَّهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزنِ، أو إقامة قافية، وذانك لا يكونان في التنزيل" (٢)، وتابعه تلميذه ابن جني في أحدِ رأيهِ؛ إذ عدَ ذلك مختصاً بضرورة الشعر، ففي تعليقه على (الأضخم)، قال: "وفي هذا شذوذان؛ أحدهما: التشغيل في الوقف، والآخر: إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأنَّه من باب ضرورة الشعر" (٣)، وقد سلك ابن عصفورٍ هذا المسلك في تعليل الوقف بالتشغيل (٤).

(١) المنصف .١٠/١.

(٢) الحجة للقراء السابعة ،٣٦٠/٢.

(٣) انظر المحتسب .١٠٢/١.

(٤) انظر ضرائر الشعر .٥١.

ويحضرُ هذا التعليّل الشواهدُ النثريّة التي أوردها اللغويُّون، والقراءاتُ القراءَيَّةُ الآنفَةُ الذَّكَرُ في المباحثِ السابقةِ؛ إذ وردتْ شواهدُ للظاهرَةِ، كما أنَّ اللُّغَةَ المسموَّةَ والمحكيَّةَ حالياً تُؤثِّرُ كونَ الوقفِ بالتشقّيلِ ليسَ بسببِ الضرورةِ الشعريَّةِ ولا الاضطرارِ العروضيِّ.

أمَّا المُحدَّثُونَ فقد عالجوا هذه الظاهرَةَ وعلَّلُوها بطريقَةٍ تتناسبُ ودراساتِهم المعاصرَةَ، ففسَّرُوها حسبِ القوانينِ الصوتيةِ لعلمِ اللُّغَةِ الحديثِ؛ حيثُ أوضحَ الدَّكتورُ تَمَّامُ حَسَانَ أنَّ الوقفَ بالتشقّيلِ أحدُ الطرائقِ التي تُظَهِّرُ الصَّوتَ الَّذِي يخفيهُ الوقفُ؛ إذْ هُوَ صوتٌ صامتٌ يتبعُهُ صوَّيَّتٌ في الوقفِ؛ ولذلكَّ فإنَّ أصحابَ هذهِ اللُّغَةِ يجعلونَ تشديداً لحرفِ الأُخِيرِ المُسْكِنِ للوقفِ وسيلةً من وسائلِ الإبداعِ السمعيِّ؛ لإرادةِ التأكيدِ أو أيِّ معنى آخرٍ مناسبٍ<sup>(١)</sup>.

ويرى الدَّكتورُ أَحمدُ الجنديُّ أنَّ الوقفَ بالتشقّيلِ أقوىُ من غيره؛ لأنَّ الوقفَ زادَ حرفًا، فكأنَّهُ بَيْنَ الوقفَ بحرفٍ من جنسِ الموقوفِ عليهِ، والحرفُ في التشقّيلِ أقوىُ وأشدُّ تنبِيَّها على بيانِ أنَّ الحرفَ الموقوفَ عليهِ كانَ مُتحرِّكاً في الوصلِ بحركةٍ إعرابيَّةٍ أو بنائيَّةٍ، فمنْ وقفَ بالتشقّيلِ كانَ أشدَّ قوَّةً في التَّنبِيَّهِ

(١) انظرُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةَ مَعْنَاهَا وَمِنْهَا ٢٧٢.

منْ رَأَمْ أَوْ أَشْمَمْ، كَمَا أَنَّ هَذَا الْوَاقِفَ مُثْقَلًا قَدْ اسْتَعْاضَ عَنْ سُقُوطِ حَرْكَةِ  
الْإِعْرَابِ بِتَشْقِيلِ آخِرِ الْكَلْمَةِ<sup>(١)</sup>.

وَعَلَّلَ مُحَمَّدُ عَكَاشَةُ التَّشْقِيلَ فِي الْوَقْفِ؛ لِيَكُونَ الصَّوْتُ أَقْوَى فِي  
الْسَّمْعِ، وَأَبْيَأَ وَأَكَدَ فِي الْبَيَانِ وَالْإِشَارَةِ<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا ضَاحِي عَبْدِ الْبَاقِي فَيُصْرِحُ فِي تَعْلِيلِهِ سَبَبَ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ - فِيمَا  
يُرِى - أَنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الْلُّغَةِ يَنْبَرُونَ نِبْرًا شَدِيدًا عَنْدَ الْوَقْفِ عَلَى آخِرِ  
الْكَلْمَةِ<sup>(٣)</sup>.

فَالْتَّعْلِيلُ الصَّائِبُ إِذْنُ أَنْ يُقَالُ: إِنَّمَا جَيِءَ بِالْوَقْفِ بِالْتَّشْقِيلِ لِبَيَانِ حَرْكَةِ  
الْحَرْفِ الْمُوقَفِ عَلَيْهِ، وَحِرْصًا عَلَى وَضْوِحِ الصَّوْتِ فِي مَوْضِعِ هَذِهِ الْوَقْفِ،  
وَهَذَا يَنْتَسِبُ مَعَ طَبِيعَةِ الْقَبَائِلِ الْبَدُوئِيَّةِ الَّتِي تَحْرُصُ عَلَى طَبِيعَةِ الصَّوْتِ  
وَجَلَائِهِ، وَقَدْ حَرَصَ أَصْحَابُ هَذَا النَّوْعِ مِنِ الْوَقْفِ عَلَى نِيرِ الْمَقْطَعِ الْأَخِيرِ  
مِنِ الْكَلْمَةِ، وَهَذَا يُعُدُّ وَسِيلَةً تَوَاصِلِيَّةً سَعْيَيَّةً إِبْدَاعِيَّةً سَلَكُهَا أَصْحَابُ هَذِهِ  
الظَّاهِرَةِ.

وَقَدْ وَقَفْتُ بِنَفْسِي عَلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَسَمِعْتُهَا مِنْ بَعْضِهِمْ، فَيَقْفَوْنَ  
وَيَتَّقْلِلُونَ الْحَرْفُ الْمُوقَفُ عَلَيْهِ أَثْنَاءَ حَدِيثِهِمْ، وَظَهَرَ لِي أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ

(١) انظر اللهجات العربية في التراث ٤٨٦، ٤٨٧.

(٢) انظر التطور الصوتي في الألفاظ العربية ١٤٥.

(٣) انظر لغة قيم ٣٥٥.

الطريقة الصوتية في مواقف معينة، ولدلالات مخصوصة؛ كالمدح والثناء أو الإشادة بـ مَنْ قام بعملٍ يدعو إلى الفخر، فإذا أنجزَ أحدٌ ما عملاً يستحقُ الإشادة والمدح، وسألَتَ متعجباً: مَنِ الذي قام بهذا؟ فإنَّ الردَّ سيكونُ: محمدٌ، أو خالدٌ، أي: ومَنِ الذي يقوم بهذا الإنجاز سوى هذا الشخص، ويكونُ جديراً به؟ إعجاباً ورضى، وتأكيداً وبياناً بِأَنَّهُ هوَ مَنْ قام بذلك.

أو تسأَلُ عن شخصٍ ما، فيكونُ المسئولُ متزعجاً أو غير راضٍ عن السائلِ أو المسئولِ عنه، فيردُّ عليكَ: خرجَ، بنبرةٍ تدلُّ على الاستياء والامتعاض.

وربما يتخذُ الوقف بالتشقيلِ ملامحَ دلالاتٍ حسبَ مواقفِ أخرى يتطلُّبها المقام؛ كالحزن والفرح، والتوييج والتهديد والإغراء، والنداء التنبهي والتذريي والاستنكاري، وغير ذلك.

وأؤكدُ أنّي رصدتُ هذه الظاهرة في لجأة بعضِ قبائلِ جنوبِ المملكة، فهم يُشيدُون الحرفَ الأخيرَ عند الوقفِ، فيقولون: أَرْحَبُ، وَمَرْحَبَا، وَأَرْحَبُوا، واسمعُ، وَمُحَمَّدٌ، كما تبدو هذه الظاهرةُ جلية في لجأة أبناءِ جنوبِ اليمينِ - أيضاً - كحضرموت وما حولها؛ إذ تعاملتُ معهم وجالطتهم وتحدثتُ إليهم؛ حيثُ يعملُ عددٌ كبيرٌ من المغتربينَ منهم في مختلفِ مناطقِ المملكة.

والذي يظهرُ لي - في نهايةِ هذا البحثِ - أنَّ الوقفَ بالتشقيلِ ظاهرةٌ لغويةٌ، وصورةٌ من الصورِ اللهجية، فهذا النوعُ من الوقفِ إنما هو لجأةُ بعضِ

القبائل في بيئاتٍ معينةٍ، وليسْ هذه الظاهرة مختصّةً بضرورةِ الشعرِ - كما صرّح به بعضُ القدماءِ - وما جاءَ في الشعرِ من ذلكَ، فإنَّهُ مستندٌ على أساسٍ لغوٍ لغويٍ لقبائلَ من العربِ؛ وذلكَ اعتماداً على ما رُصِدَ في ثانياً هذا البحثِ مِمَّا أورَدَهُ العلماءُ وصدّعوا بهِ، مبيّنَ أنَّ تلكَ الظاهرةَ إِنَّما هي لهجةٌ من اللهجاتِ العربيةِ، وهو ما نصَّ عليه سيبويه نصًّا صريحاً، وبعضُهم خصَّها بقبائلٍ معينةٍ، واستناداً على ما وقفتُ عليه وسمعتُه أثناءَ ملاحظاتي وسماعي من بعضِ القبائلِ في جنوبِ المملكةِ، كما أسلفتُ آنفًا.

## الخاتمة

بعد هذه الرحلة البحثية مع ظاهرة الوقف بالتشقيل في العربية، والوقف عند الشواهد اللغوية والشعرية والقراءات القرآنية التي أوردها اللغويون والنحاة والقراء، واستندوا عليها لتسويغ هذه الظاهرة اللغوية وتفويتها وتعليقها، والوقف على هذه الظاهرة عند بعض القبائل، نخلص إلى أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة، على النحو الآتي:

- ١- خصّص العلماء القدامى والآخرين جل اهتمامهم بدراسة العلاقة بين الوقف وال العربية والتلازم بينهما، ورصدوا تلك العلاقة وثمرتها.
- ٢- تجلّى فائدة العناية بالوقف ورابطه باللغة والتلازم بينهما في دراسات القرآن الكريم وقراءاته.
- ٣- يسُوغ الوقف بالتشقيل في المفوع والمحور والمنصوب عند أكثر اللغويين، إلا إذا كان الحرف قبل الأخير ساكناً، أو كان الأخير منوناً منصوباً.
- ٤- الوقف بالتشقيل أشدّ توكيداً من الروم والإشام؛ لأن التشقيل يُبَيَّن بحرفٍ بينما يُبَيَّن الإشام بحركة، والروم يُبَيَّن بجزء من الحركة.
- ٥- الوقف بالتشقيل ظاهرة من ظواهر العربية، ولها لغة لبعض القبائل، وتتّضَع هذه الظاهرة جلّاً في لهجات بعض قبائل جنوب المملكة العربية السعودية، وبعض قبائل جنوب اليمن، كما ثُبِّتت هذه الظاهرة أيضاً إلى بني أسد، وبني سعد (على خلافٍ بين الدارسين، سعدٌ التميمية أم سعدٌ البكرية).

٦- الوقفُ بالتشقيل ليس مختصاً بضرورةِ الشعرِ أو الاضطرارِ، وما جاءَ في الشعرِ من ذلك فإنه يستندُ على أساسٍ هجيّ قويٍّ لبعضِ القبائلِ العربيةِ، والذي يدلُّ على ذلك ما رُويَ عن أهلِ الأداءِ من القراءاتِ القرآنيةِ على هذه الظاهرةِ، والتزييلُ ليس ملَّ ضرورةٍ ولا اضطرارٍ.

٧- الوقفُ بالتشقيل ظاهرةٌ لغويةٌ صوتيةٌ لها جذورها العريقةُ في لهجاتِ العربِ، وأشعارِهم، وقراءاتِهم القرآنيةِ.

٨- العلةُ الصوتيةُ للوقفِ بالتشقيل عند القدماءِ هو التأكيدُ على أنَّ الحرفَ الموقفَ عليه غيرِ ساكنٍ حالِ الوصلِ، أما المحدثونَ من علماءِ الأصواتِ فيرونَ أنَّ تشديداً الحرفِ الآخرِ المسكنِ للوقفِ وسيلةٌ من وسائلِ الإبداعِ السمعيِّ؛ لإرادةِ التأكيدِ أو أيِّ معنى آخرَ مناسبٍ، وبعضُهم يرى أنَّ النبرَ الشديدَ على الحرفِ الآخرِ يُحدثُ صوتاً قوياً؛ لإفادةِ البيانِ والوضوحِ الصوتيِّ.

٩- يأتي الوقفُ بالتشقيل لأغراضٍ دلاليةٍ، كالمدحِ والثناءِ والذمِّ، والنداءِ التنبهيِّ والتحذيريِّ والاستنكاريِّ والتوبخيِّ، والفرحِ والحزنِ، وغيرِ ذلكَ مما يستدعيه المقامُ.

١٠- لم ينل الوقفُ بالتشقيل حَقّهُ من الباحثينَ والدارسينَ في قضايا الوقفِ وظواهرِ العربيةِ.

## المصادر والمراجع

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة  
الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسى، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ.
- أسرار العربية، الأنباري، دار الأرقام بن أبي الأرقام، ط١، ١٤٢٠ هـ -  
١٩٩٩ م.
- إسفار الفصيح، الهروي، تحقيق: أحمد قشاش، عمادة البحث العلمي  
بجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث  
العربي، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي،  
مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن  
العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ.
- الإقناع في القراءات العشر، ابن الباذش، دار الصحابة للتراث.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحويين البصريين والковفيين،  
الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، تحقيق: محمد المعششي، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيضاح شواهد الإيضاح، القيسى، تحقيق: د. محمد الدعجاني، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٧ م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط ١، ١٣٨٩ هـ- ١٩٦٩ م.
- إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١ م.
- البحر الخيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقى محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٥٧ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهدایة، د.ط، د.ت.
- التبيين عن مذاهب النحويين، العكبرى، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسبي،  
تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كوز إشبيليا، الرياض، دار القلم، دمشق،  
ط ١، ١٤١٨-١٤٣٤ هـ.
- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه، تحقيق: محمد بدوي المختون،  
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، دار الكتب  
العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ. م ٢٠٠٠.
- التطور الصوتي في الألفاظ، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات،  
القاهرة، ط ١، ١٤٣٠ هـ. م ٢٠٠٩.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عوض  
القوزى. ١٤١٠ هـ.
- التمام في أشعار هذيل، ابن جني، تحقيق: أحمد القيسي وآخرون،  
مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٨١ هـ، ١٩٦٢ م.
- تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث  
العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
- التيسير في القراءات السبع، الداني، تحقيق: أوتو تريلز، دار الكتاب  
العربي، بيروت، ط ٢، ٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبرى)، الطبرى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م.
- الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها، أحمد طه حسانين، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩١ م.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جوهجانى. بيروت/ دمشق، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسى، قرأه وعلق عليه د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الخصائص، ابن جنى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- الدر المصنون في علوم الكتاب المكتون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ط٣، ٢٠١١ م.
- ديوان أبي النجم، أبو النجم العجلي، جمعه وشرحه وحققه: د. محمد أديب، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ديوان الأعشى الكبير، الأعشى ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، د.ط، د.ت.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر ط ٣، د.ت.
- ديوان رؤبة، رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠.
- ديوان زهير، زهير بن أبي سلمي، شرحه وقدم له على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ديوان طرفة، طرفة بن العبد، تحقيق د. علي الجندي، دار الفكر العربي، مدينة نصر - جمهورية مصر العربية. د.ط، د.ت.
- ديوان العجاج، العجاج عبد الله بن رؤبة، رواية عبد الله بن قريب، تحقيق: عبد الحفيظ السلطاني، مكتبة أطلس ، دمشق ، د.ط، د.ت.
- ديوان القطامي، القطامي التغليبي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٠ م.
- رسالة الصاھل والشاحج، المعري، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط ٢، ٤١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط ٢، ١٤٠٠ هـ.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، ط٢، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح، دار الفكر للطباعة، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الرفازاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح طيبة النشر، ابن الجزري، ضبطه وعلق عليه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعرف، ط٥.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له د. إيميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهرى، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملائين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، ط١، ١٩٨٠ م.
- علل النحو، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.
- عنایة القاضی وكفاية الراضی، شهاب الدين الخفاجی، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
- غریب الحدیث، ابن قتیبة، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، مکتبة العانی، بغداد، ط١، ١٣٩٧ هـ.
- الفائق في غریب الحدیث والأثر، الزمخشّری، تحقيق: محمد البجاوی، ومحمد أبو الفضل إبراهیم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، د.ت.
- فتح القدیر، الشوکانی، دار ابن کثیر، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ.
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مکتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٥ م.
- القوافي، الأخفش، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ط١، ١٩٧٤ م.
- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهیم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م.

- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة  
الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
- كتاب الأفعال، ابن القوطية، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي،  
القاهرة، ط٢، ١٩٩٣ م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب أبو علي الفارسي،  
تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٨٨ م.
- كتاب العين، الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزوبي، د. إبراهيم  
السامائي، دار ومكتبة الهملا، د.ط، د.ت.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ابن القاضي، تحقيق: د. علي  
دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي،  
بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الشعبي، تحقيق: عدد من الباحثين،  
دار التفسير، جدة، ط١، ١٤٣٦ هـ، ٢٠١٥ م.
- الكليات، الكفوبي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة  
الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- الكناش في فني النحو والصرف، صاحب حماة، تحقيق: د. رياض  
الخواص، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠ م.

- الكنز في القراءات العشر، الواسطي، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- لغة نعيم، ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية، ١٩٨٥م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- اللهجات العربية في التراث، أحمد الجندى، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ١٩٨٣م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القىروانى، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار العروبة، الكويت، د.ط، د.ت.
- مجالس ثعلب، ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٥٦م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سرزيكين، مكتبة الخارجى، القاهرة، ١٣٨١هـ.

- الحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات، ابن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- الحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الرحيم هنداوى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مختصر في شواد القرآن، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عصيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، مصر، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.
- المسائل البصرىات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدى، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوى. بيروت، دار القلم، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدى بمصر، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- المستوى في علم النحو، الفرخان، تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- معاني القرآن، الألخش، تحقيق: د. هدى قراءة، القاهرة، مكتبة المانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، قطرب، تحقيق: د. محمد لقريز، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٤٢هـ ٢٠٢١م.
- مفاتيح الغيب، الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهالال، ط١، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

- المقتصب، المبرد، تحقيق محمد عبد الحالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، الأشموني، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- المنصف، ابن جني، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٩٥٤ م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د.ت.
- النواذر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر، دار الشروق، ط١، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
- الوافي في شرح الشاطبية، القاضي، مكتبة السوادي للتوزيع، ط٤، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.
- الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ابن سعدان، تحقيق: محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراجم - دبي، ط١، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.

## References

- Athar al-qra‘āt fī al-aswāt wa al-nahuw al-arabi‘ Abdul Sabour Shāhin‘ al-Khānjī‘ Cairo‘ 1987 AD.
- Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-‘Arab‘ Abū Hayyān al-Andalusī‘ investigated by: Dr. Rajab ‘Uthmān‘ al-Khānjī Bookstore‘ Cairo‘ 1<sup>st</sup>edition‘ 1418 AH – 1998 AD.
- Asrār Al-arabiyyah‘ Al-Anbārī‘ dār al-Arqam bin Abī al-Arqam‘ 1<sup>st</sup>edition‘ 1420 AH- 1999 AD.
- Isfār al-faseeh‘ Al-Harawī‘ investigated by: Ahmad Qashāsh‘ Deanship of Scientific Research at the Islamic University‘ Al-Madīnah Al-monawwrah‘ 1<sup>st</sup>edition‘ 1420 AH.
- Islāh al-mantik‘ Ibn Al-Sekkīt‘ investigated by: Muhammed Mur‘eb‘ Dār Ihyāā al-tūrāth al-arabi‘ 1<sup>st</sup>edition‘ 1423 AH- 2002 AD.
- al-Uṣūl fī al-Nahw‘ ibn al-Sarrāj‘ investigated by: ‘Abd al-Ḥusain al-Fatlī‘ 3rdedition‘ Mu’assasat al-Risālah‘ Beirut.
- I’erāb al-qirā’at al-sabe‘ wa’elalehā‘ Ibn Khālawayh‘ investigated by: Dr. Abdūl Rahmān Al-Othimīn‘ al-Khānjī Bookstore‘ Cairo‘ 1<sup>st</sup>edition‘ 1413 AH.
- Al-iqnā‘a fī al-qirā’at al-ashr‘ Ibn Al-Bāthish‘ Dār al-sahābah lelturāth.
- Al-insāf fī masā’el al-khelāf‘ Al-Anbārī‘ Al-maktabah al-asrīyah‘ 1<sup>st</sup>edition‘ 1424 AH.
- Anwār al-tanzīl wa asrār al-tā’wīl‘ Al-Baīdhāwī‘ investigated by: Muhammed Al-Marā’shli‘ Dār ihyā‘a al-turāth‘ Beirut‘ 1<sup>st</sup>edition‘ 1418 AH.
- Awdhah al-masālik īla alfyyat ibn Mālik‘ Ibn Hīshām‘ investigated by: Yousof Al-Shaikh‘ Dār al-Fikr.
- Īdāh shawāhid al-īdāh‘ Al-Qaisī‘ investigated by: Muhammad al- Dā’jānī‘ Dar Al-gharb al-īslāmī‘ 1<sup>st</sup>edition‘ 1408 AH- 1987 AD.
- Al-Īdāh al-adhodī‘ Abū ‘Alī al-Fārisī‘ investigated by: Dr. Hasan Shāthelī‘ College of Arts‘ University of Riyadh‘ 1389 AH- 1969 AD.

- *Īdāh al-waqf walibtedā'*, Ibn Al-Anbārī, investigated by: Muhyiddīn Ramadhān, Arabic Language Academy, Damascus, 1971 AD.

- *Al-Bahr al-muhīt*, Abū Hayyān al-Andalusī, investigated by: Sedqī Muhammed, Dār al-fikr, Beirut, 1420 AH.

- *Al-Burhān fī Ulūm al-qurā'an*, Al-Zarkashī, investigated by: Muhammad Abu Al-Fadhl Ibrāhīm, Dār al-mā'refah, Beirut, 1<sup>st</sup> edition, 1957 AD.

- *Tāj al-arūs min jawāhir al-qāmūs*, Al-Zubaidī, investigated by: group of investigators, Dār al-hidāyah.

- *Al-Tabyīn ān mathāheb al-nahwiyīn*, Al-Ukbarī, investigated by: Dr. Abdūl Rahmān Al-Othimīn, Dār Al-gharb al-īslāmī, Beirut, 1<sup>st</sup> edition, 1406-1986 AD.

- *Al-Tadhyīl wa-al-Takmīl*, Abū Hayyān al-Andalusī, investigated by: Ḥasan Hindāwī, 1<sup>st</sup> edition, Dār al-Qalam, Damascus, Dār Kunūz Ishbīliyā, Riyad, 1418 AH- 1434 AD.

- *Tashīh al-fasīh*, Ibn Darastawīyh, investigated by: Muhammad Badawī Al-Makhtūn, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1419 AH-1989 AD.

- *Al-Tasrīh bemadmūn al-tawdī*, Khalid Al-Azharī, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut, 1<sup>st</sup> edition, 1421 AH-2000 AD.

- *Al-tatawur al-sawtī fī al-alfāz*, Mahmūd Ukāshah, University Publishing House, Cairo, 1419 AH-1998 AD.

- *Al-Ta'līqah 'alā Kitāb Sībawāhī*, Abū 'Alī al-Hasan ibn Ahmad al-Fārisī, investigated by: Dr. 'Awaḍal-Qawzī, Maṭba'at al-Amānah, Cairo, 1<sup>st</sup> edition, 1410 AH.

- *Al-tamām fī ash-ār hothail*, Ibn Jinnī, investigated by: Ahmed Al-Qaisī & others, Al-Anī Press, Baghdad, 1<sup>st</sup> edition, 1381 AH-1962 AD.

- *Tahthīb Al-lughah*, Al-Azharī, investigated by: Muhammed Mur'eb, Dār ihyā'a al-turāth, Beirut, 1<sup>st</sup> edition, 2001 AD.

- *Al-Taysīr fī al-qirā'at al-sabe'*, Al-Dānī, investigated by: Otto Trizel, Dār

al-Kitābal-‘Arabī, Beirut, 2<sup>nd</sup> edition, 1404 AH- 1984 AD.

-Jāme' al-bayān an ta'wīl āie Al-qur'ān' Al-tabarī' investigated by: Ahmed Shākir' Mu'assasat al-Risālah' Beirut' 1<sup>st</sup> edition' 2000 AD.

-Al-jāneb alsawtī lilwaqf fī al-arabiyyah' walahajātihā' Ahmed Taha Hasanin' Al-Amānah Press' Cairo' 1991 AD.

-Al-hujjah llequrrā'a al-sab'ah' Abū 'Alī al-Fārisī' investigated by: Badruddīn Qahwajī' Berut/ Damascus' Dār al-ma'mūn lelturāth' 2<sup>nd</sup> edition' 1413 AH- 1993 AD.

-Al-hulal fī sharh abyāt al-jumal' Ibn Al-Sīd al-Batalyūsī' read and commented on by: Dr. Yahya Murād' Dār al-Kutub al-'Ilmīyah' Beirut' 1<sup>st</sup> edition' 1424 AH- 2003 AD.

-Khzānat al-adab wa lub lubāb lesan al-arab' Abdul Qādir al-Baghdādī' Investigated by: Abdul Salām Hārūn' al-Khānjī Bookstore' Cairo' 4<sup>th</sup> edition' 1418 AH- 1997 AD.

-Al-khaṣā'iṣ' ibn Jinnī' The Egyptian General Book Authority' 4<sup>th</sup> edition.

-Al-durr almasūn fī ulūm alkitāb almaknūn' Al-Samīn Al-Halabī' investigated by: Ahmed Al-Kharrāt' Dār al-Qalam' Damascus' 3<sup>th</sup> edition' 2011 AD.

-Diwān abī al-najm' Abū al-Najm al-Ejlī' collected' explained and investigated by: Dr. Muhammad Adīb' Arabic Language Academy' Damascus' 1427 AH- 2006 AD.

-Diwān Al-A'sha Al-kabīr' Al-A'sha Maymūn ibn Qays' explained and commented on by Dr. Muhammad Hussīn' Al-Ādāb Library in Al-Jamāmīz.

-Diwān Jarīr with commentary by Muhammad ibn Habib' Jarīr ibn Atiyah' investigated by: Nu'mān Amīn Tāhā' Dar al-Ma'aref' Egypt' 3<sup>rd</sup> edition.

-Diwān Ru'bah' Ru'bah Ibn Al-Ajjāj' investigated by: William Ibn Al-Ward' Dār Al-Afāak Al-Jadīda' Beirut' 1980 AD.

-Diwān Zuhair' Zuhair Ibn Abi Sulmā' explained and introduced by Alī Fa'ūr' Dār Al-Kotob Al-ilmiyyah' Beirut' Lebanon' 1<sup>st</sup> edition' 1408 AH – 1988 AD.

- Diwān Tarafa‘ Tarafa Ibn Al-Abd‘ investigated by: Dr. Alī Al-Jundī‘ Dār Al-Fikr Al-Arabi‘ Nasr City‘ Egypt.
- Diwān Al-Ajjāj‘ Al-Ajjāj Abdullāh Ibn Ru’bah‘ narrated by Abdullah bin Quraib‘ investigated by: Abdul Hafeez Al-Saltī‘ Atlas Library‘ Damascus.
- Diwān Al-Qatāmī‘ Al-Qatāmī Al-Taghlabī‘ edited by: Ibrahīm Al-Sāmarra’ī and Ahmed Matloub‘ Dār Al-Thaqāfa‘ Beirut‘ 1<sup>st</sup> ed. 1960 AD.
- Resālat Al-Sāhil wa Al-Shāhij‘ Abū Al-Alā’a Al-Ma’arrī‘ investigated by: Dr. Aisha Abdul Rahman‘ Dār Al-Ma’āref‘ 2<sup>nd</sup> ed. 1404 AH– 1984 AD.
- Al-sab’ah fī Al-qirā’at‘ Ibn Mujāhid‘ investigated by: Shawqī Dayf‘ Dār Al-Ma’āref‘ Egypt‘ 2<sup>nd</sup> ed. 1400 AH.
- Sīr Senā’at Al-E’rāb‘ Ibn Jinnī‘ Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah‘ Beirut‘ 1<sup>st</sup> edition‘ 1421 AH-2000 AD.
- Sefr Al-sā’adah wa safīr Al-ifādah‘ Al-Sakhāwī‘ investigated by: Dr. Muhammad Al-Dālī‘ Dār Sadir‘ 2<sup>nd</sup> ed. 1415 AH.
- Al-Shāfiyah fī Ilm al-Tasrīf‘ Ibn al-Hājib‘ investigated by: Hassan Ahmad al-Uthmān‘ Makkah Library‘ Makkah‘ 1<sup>st</sup> ed. 1415 AH- 1995 AD.
- Sharh Abyāt Saibawayh‘ Ibn al-Sirāfī‘ investigated by: Dr. Muhammad Ali al-Rīh‘ Dār al-Fikr‘ Cairo‘ 1394 AH – 1974 AD.
- Sharh Shāfiyat Ibn al-Hājib‘ al-Radhi‘ investigated by: Muhammad Nūr al-Hasan and Muhammad al-Zafzāf‘ Dār al-Kutub al-Ilmiyyah‘ Beirut‘ 1395 AH– 1975 AD.
- Sharh Tayyibat al-Nashr‘ Ibn al-Jazarī‘ edited and commented on by: Sheikh Anas Mahrah‘ Dār al-Kutub al-Ilmiyyah‘ Beirut‘ 2<sup>nd</sup> ed. 1420 AH- 2000 AD.
- Sharh Al-qasā’id Al-sab’ā Al-tewāl‘ Ibn al-Anbārī‘ investigated by: Abd al-Salām Hārūn‘ Dar al-Ma’ārif‘ 5<sup>th</sup> ed.
- Sharh Kitāb Sībawayh‘ Al-Sairāfī‘ investigated by: Ahmed Mahdalī and Alī Sayed‘ Dār Al-Kotob Al-Ilmiyyah‘ Beirut‘ 1<sup>st</sup> ed. 2008 AD.

-Sharhal-Mufassal‘ Ibn Ya‘īsh‘ introduced by Dr. Emile Ya‘qūb‘ 1<sup>st</sup> edition‘ Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah‘ Beirut‘ 1422 AH.

-Al-Šīhāh‘ Ismā‘īl al-Jawharī‘ investigated by: Ahmad ‘Aṭṭār‘ 3<sup>rd</sup> edition‘ Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn‘ Beirut‘ 1404 AH.

-Dharā‘ir Al-she‘r‘ Ibn Asfūr‘ investigated by: Mr. Ibrāhīm Muhammād‘ Dār Al-Andalus‘ 1<sup>st</sup> ed. 1980 AD.

-Ilal al-nahw‘ Ibn al-Warrāq‘ investigated by: Mahmūd Jassim al-Darwīsh‘ Al-Rushd Library‘ Riyad‘ 1<sup>st</sup> ed. 1420 AH – 1999 AD.

-Inayat Ai-qādī wa kifāyat ai-rādī‘ Shihāb al-Din al-Khafājī‘ Dār Sadir‘ Beirut.

-Gharīb al-Hadīth‘ Ibn Qutaybah‘ investigated by: Dr. Abdullāh al-Jubūrī‘ Al-Anī Library‘ Baghda‘ 1<sup>st</sup> ed. 1397 AH.

-Al-Fā‘iq fī gharīb al-Hadīth wa Athar‘ Al-Zamakhsharī‘ investigated by: Muhammād Al-Bajāwi and Muhammād Abu Al-Fadl Ibrāhīm‘ Dār Al-Ma‘rifa‘ Lebanon‘ 2<sup>nd</sup> ed.

-Fath Al-qadīr‘ Al-Shawkanī‘ Dār Ibn Kathīr‘ Damascus‘ Beirut‘ 1<sup>st</sup> ed. 1414 AH.

-Fī Al-lahjāt Al-arabiyyah‘ Ibrāhīm Anīs‘ Anglo-Egyptian Library‘ Cairo‘ 3<sup>rd</sup> ed. 1965 AD.

-Al-Qawāfi‘ Al-Akhfash‘ investigated by: Ahmed Rātēb Al-Naffākh‘ Dār Al-Amānah‘ 1<sup>st</sup> ed. 1974 AD.

-Al-Kāmil fī al-Lughah wa al-Adab‘ Al-Mubarred‘ investigated by: Muhammād Abū al-Fadl Ibrāhīm‘ Dār al-Fikr al-Arabi‘ Cairo‘ 3rd ed. 1417 AH- 1997 AD.

-Al-Kitāb Sībawāh‘ investigated by: Abd al-Salām Hārūn‘ 4<sup>th</sup> edition‘ Maktabat al-Khānjī‘ Cairo‘ 1425 AH-2004 AD.

-Kitāb Al-af‘āl‘ Ibn al-Qūtiyya‘ investigated by: Alī Fūda‘ Al-Khanjī Library‘ Cairo‘ 2nd ed. 1993 AD.

-Kitāb Al-she‘r‘ Abū Alī Al-farīsī‘ investigated by: Dr. Mahmūd Al-Tanahī‘ Al-Khanjī Library‘ Cairo‘ 1<sup>st</sup> ed. 1988 AD.

-Kitāb Al-Ain‘ Al-Farāhidī‘ investigated by: Dr. Mahdī Al-Makhzūmī‘ Dr. Ibrāhīm Al-Sāmarrāī‘ Dār Al-Hilal.

-Kashāf istelāhāt Al-olūm wa al-fonūn‘ Ibn al-Qādī‘ investigated: Dr. Alī Dahrūj‘ Lebanon Library‘ Beirut‘ 1<sup>st</sup> ed. 1996 AD.

-Al- Kashāf an haqā‘eq ghawāmadh al-tanzīl‘ Al-Zamakhsharī‘ Dār Al-Kitāb Al-Arabi‘ Beirut‘ 2<sup>nd</sup> ed. 1407 AH.

-Al-Kashf wa al-Bayān ‘an Tafsīr al-Qur’ān‘ Al-Tha’labī‘ investigated by: a group of researchers‘ Dār al-Tafsīr‘ Jeddah‘ 1<sup>st</sup> ed. 1436 AH.

- Al-kullyāt‘ Al-Kafwī‘ Investigated by: Adnān Darwīsh‘ Muhammad Al-Masrī‘ Mu’assasat al-Risālah‘ Beirut .

-Al-kunnāsh fī fanni al-nahw wa al-sarf‘ Sahib Hamāh‘ Investigated by: Dr. Riād Al-Khawām‘ Al-maktabah al-asriyyah‘ Beirut‘ 2000 AD.

-Al-kanz fī Al-qera’āt Al-ashr‘ Al-Wāsitī‘ Investigated by: Dr. Khālid Al-Mashhadāni‘ Religious Culture Library‘ Cairo‘ 1<sup>st</sup> ed.‘ 1425 AH – 2004AD.

-Lisān al-‘Arab‘ Ibn Manzūr‘ Dār Sādir‘ Beirut‘ 3<sup>rd</sup> edition‘ 1414 AH.

-Lughat Tamīm‘ Dāhi Abdul Bāqi‘ General Authority for Amiri Printing Affairs‘ 1985 AD.

-Al-lughah Al-arabiyyah ma’nāha wa mabnāha‘ Tamām Hassān‘ Alam Al-Kutub‘ Beirut‘ 5<sup>th</sup> ed. 1427 AH - 2006 AD.

-Al-Luma‘ fī al-‘Arabiyyah‘ Ibn Jinnī‘ investigated by: Fāyez Fāris‘ Dār Al-Kotob Al-Thaqafiya‘ Kuwait.

-Al-lahjāt al-arabiyyah fī al-turāth‘ Ahmed Al-Jundī‘ Al-dār al-arabiyyah lilkitāb‘ Tripoli‘ 1983 AD.

-Mā yajūz lilshā’er fi al-dharūrah‘ Al-Qayrawāni‘ investigated by: Dr. Ramadān Abdel Tawāb‘ Dār Al-Urūba‘ Kuwait.

-Majālis Tha’lab‘ Tha’lab‘ investigated by: Abd al-Salām Hārūn‘ Dār al-Ma’ārif‘ Cairo‘ 2nd ed.‘ 1956 AD.

-Majāz Al-Qur’ān‘ Abū Ubaidah‘ investigated by: Muhammad Fuād Sezgin‘ Al-Khānji Library‘ Cairo‘ 1381 AH.

-Al-Muhtasab fī tabyīn wojūh shawāth al-qira'āt, Ibn Jinnī, Ministry of Endowments, Supreme Council for Islamic Affairs, 1420 AH - 1999 AD.

-Al-Muharrar Al-wajīz fī tafsīr Al-kitāb Al-azīz, Ibn Atiyah, investigated by: Abd al-Salām Abd al-Shāfi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1422 AH.

-Al-Muhkam wa Al-Muhib Al-A'zam, Ibn Sīdah, investigated by: Abdul Rahīm Handawī, Dār Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1421 AH - 2000 AD.

-Mukhtasar fī shawāth al-qur'ān, Ibn Khālawayh, Al-Mutanabbi Library, Cairo.

-Al-muthakkar wa al-mo'annath, Ibn Al-Anbarī, investigated by: Muhammad Abd al-Khāliq Udaymah, Ministry of Endowments, Heritage Revival Committee, Egypt, 1401 AH, 1981 AD.

-Al-Masā'il al-Baṣrīyāt, Abū 'Alī al-Fārisī, investigated by: Muḥammad al-Shāṭir Aḥmad, 1<sup>st</sup> edition, Maṭba'at al-Madānī, Egypt, 1405 AH.

-Al-Masā'il al-Halbiyāt, Abū 'Alī al-Fārisī, investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī, 1<sup>st</sup> edition, Dār al-Qalam, Damascus, Dār al-Manārah, Beirut, 1407 AH.

-Al-Masā'il al-Askrīyāt, Abū 'Alī al-Fārisī, investigated by: Muḥammad al-Shāṭir Aḥmad, 1<sup>st</sup> edition, Maṭba'at al-Madānī, Egypt, 1403 AH.

-Al-Musā'id alá Tashīl al-Fawā'id, Ibn Aqīl, Investigation and Commentary by: Dr. Muḥammad Barakāt, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1<sup>st</sup> ed., 1402 AH - 1982 AD.

-Al-Mustawfa fī Al-nahw, Al-Farkhān, investigated by: Mohammad Bādawī Al-Makhtūn, Dār Al-Thaqāfa Al-Arabiyyah, Cairo, 1407 AH- 1987 AD.

-Ma'ānī al-Qur'ān, Al-Akhfash, Investigated by: Dr. Hoda Qarī'a, Cairo, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1411 AH - 1990 AD.

-Ma‘ānī al-Qur’ān‘ Al-Farrā‘ Investigated by: Ahmed Al-Najātī and others‘ Egyptian House for Authorship and Translation‘ Egypt‘ 1<sup>st</sup> ed.

-Ma‘ānī al-Qur’ān wa E’irābuh‘ Al-Zajjāj‘ Investigated by: Abdul Jalīl Abdo Shalabī‘ Alam Al-Kutub‘ Beirut‘ 1<sup>st</sup> ed. 1408 AH - 1988 AD.

-Ma‘ānī al-Qur’ān wa tafsīr mushkil E’irābuh‘ Qutrūb‘ Investigation: Dr. Muhammad Laqriz‘ Al-Rushd Library‘ 1<sup>st</sup> ed.‘ 1442 AH - 2021 AD.

-Mafātīh Al-ghaib‘ Al-Rāzī‘ Dar Ihyā'a Al-Turāth Al-Arabi‘ Beirut‘ 3<sup>rd</sup> ed. 1420 AH.

-Al-Mufassal fī san’at al-e’irāb‘ al-Zamakhsharī‘ Investigated by: Dr. Ali Bou Melhem‘ Beirut‘ Al-Hilal Library‘ 1<sup>st</sup> ed. 1993 AD.

-Al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥal-Khulāṣah al-Kāfiyah‘ Al-Shāṭibī‘ investigated by: ‘Abd-al-Rahmān Sulaimān al-‘Uthaimīn‘ 1<sup>st</sup> edition‘ Institute of Scientific Research and Heritage Revival‘ Umm Al-Qura University‘ Makkah Al-Mukarramah‘ 1428 AH.

-Al-Muqtaḍab‘ Al-Mubarrid‘ investigated by: Muḥammad ‘Udaimah‘ 3<sup>rd</sup> edition‘ ministry of Awqaf‘ Cairo‘ 1415 AH.

-Manār al-huda fī bayān al-waqf wa al-ibteda‘ Al-Ushmūnī‘ Investigated by: Abdul Rahīm Al-Tarhounī‘ Dār Al-Hadīth‘ Cairo‘ 2008 AD.

-Al-munsif‘ Ibn Jinnī‘ Dār Ihyā'a al-turāth‘ Beirut‘ 1<sup>st</sup> ed. 1954 AD.

-Al-nashr fī al-qera’āt al-ashr‘ Ibn al-Jazārī‘ Investigated by: Ali Muhammad al-Dabba‘‘ Dār al-Kutub al-Ilmiyyah‘ Beirut.

-Al-nawādir fī al-lughah‘ Abū Zaid Al-Ansārī‘ Investigated by: Dr. Muhammad Abdul Qādir‘ Dār Al-Shorūk‘ 1<sup>st</sup> ed. 1401 AH - 1981 AD.

-Al-Wāfi fī sharh Al-Shāṭibiyah‘ Al-Qādi‘ Al-Suwādī Library for Distribution‘ 4<sup>th</sup> ed. 1412 AH - 1992 AD.

• Ibn Sa'dān - Al-waqf wa al-ibtidā fī kitāb allāh azza wa jal  
Jum'ā Al-Mājid • Investigated by: Muhammad Khalīl Al-Zarūk  
1st ed. 1423 AH - • Center for Culture and Heritage- Dubai  
2002 AD.